جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا (دراسة حالة تونس 2011-2017)

مذكرة [illegible] السياسية

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبتين:

- تمازيرت ليندة
- بوقطوف مريم

إشراف الأستاذ:

أ. عمرون محمد

لجنة المناقشة:

أ/. طبوش سفيان، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....رئيسا

أ/. عمرون محمد، جامعة مولود معمري، تيزي زوز.....مشرفا ومقررا

أ/ . قشي عشور، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2017- 2018

إهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى العائلة الكريمة.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى الأستاذ المشرف الإيجابي المتفائل

إلى أساتذتي وموظفي قسم العلوم السياسية تيزي وزو

إلى كل الأصدقاء والزملاء أينما كانوا.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث

شكر وتقدير

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ "محمد عمرون"
لإشرافه علينا في هذا العمل، وتوجيهاته القيمة ودعمه
المعنوي ووقوفه إلى جانبنا طوال فترة دراستنا

و الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة.

مقدمة

يعتبر مفهوم التحول الديمقراطي من بين المفاهيم التي شكلت محور طموح المجتمع السياسي خاصة بالمنطقة العربية، إذ أصبحت الديمقراطية تمثل القيمة الأولى في سلم

المعايير السياسية، وأضحت مطلبا وضرورة من الضروريات التي أصبح المواطن العربي يطالب بها، فقد شهدت المنطقة العربية (تونس،مصر، ليبيا، اليمن وسوريا) منذ أواخر عام 2010 وبداية 2011 حالة من الانتفاضات والثورات والحراك الهادفة إلى إسقاط التسلط والاستبداد السياسي بنماذجه المتعددة والدخول في عملية انتقال إلى الديمقراطية ولو بنجاحات نسبية، نظرا لانتشار الفساد والركود الاقتصادي، وسوء الأحوال المعيشية إضافة إلي التضييق السياسي والأمني، وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلدان العربية، و التي أطلق عليها مصطلح **"الربيع العربي"** واتسمت بعنصري المفاجأة وعدم التخطيط المسبق لها.

ولعل من أبرز أمثلة هذا التحول نجد تونس التي انطلقت فيها شرارة الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام وذلك نتيجة لمظاهر القمع والتسلط لنظام "زين العابدين بن علي".

وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة من اجل تحليل أحداث التحول الديمقراطي في الدولة التونسية وتطور النظام السياسي فيها خاصة في ظل المرحلة الانتقالية.

أهمية الموضوع:

شهدت المنطقة العربية منذ أواخر عام 2010 وبداية 2011 العديد من العمليات الهادفة إلى إرساء الديمقراطية وتحقيق تحول ديمقراطي والتي انطلقت شرارتها من تونس وفي هذه الدراسة سنحاول التعرف على أهم الدوافع التي أدت إلى هذا التحول ومراحل تطوره وأهم النتائج التي أحدثها هذا التغيير.

رربمات اختيار الموضوع

هنالك عدة أسباب و مبررات تدفعها لاختيار الموضوع منها:

1) **المبررات موضوعية:** وذلك في ظل الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها تونس والتي كانت تهدف إلى إرساء مبدأ الديمقراطية وإسقاط النظام وذلك عن طريق إحداث تغيرات مست كل القطاعات ومن هنا نسعى في هذه الدراسة علي التركيز على الجانب الاقتصادي والسياسي خاصة من أجل التواصل ومعرفة مختلف الإصلاحات خاصة القانونية والدستورية التي عرفتها تونس وواقع الدولة بعد المرحلة الانتقالية.

2) **المبررات ذاتية:** وهي نابعة عن الميل وحب الاطلاع والاهتمام بالقضايا العربية بحكم الانتماء ومن أجل توسيع معارفنا حول التحول الديمقراطي الذي شهدته تونس والاطلاع علي أهم نتائج التي طرأت على النظام بعد ثورة 2011.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولي: نتناول فيها كتاب أمين البار تحت **عنوان دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية** الصادر في **2014**، حيث تناولت هذه الدراسة إشكالية الأحزاب وعلاقاتها بالتحول الديمقراطي وذلك من خلال دراسة الأحزاب في الدول المغاربية ودورها في دعم التحول الديمقراطي.

الدراسة الثانية: نتناول في هذه الدراسة أطروحة ماجستير للباحثة شهرزاد صحراوي تحت عنوان **التجربة الديمقراطية في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب** الصادرة في **2013**، وتناولت هذه الدراسة إشكالية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي.

الدراسة الثالثة : ونتناول في هذه الدراسة أطروحة ماجستير ل عباش عائشة تحت عنوان **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس** الصادرة في **2008**، حيث تناولت هذه الدراسة واقع التجربة الديمقراطية التونسية من خلال دراسة أسباب التحول الديمقراطي وصولا إلى تقيم التجربة التونسية.

أهداف الدراسة:

و التي يمكن حصرها في:

1) الأهداف العلمية: و تتمثل في:

- تحديد مفهوم التحول الديمقراطي و تمييزه عن باقي المفاهيم المشابهة، و أهم الأسباب التي تدفع بالدول إلي القيام بعملية التحول نحو الديمقراطية و التحديات التي تواجهها، مع ذكر مختلف الآليات المتبعة لتحقيق ذلك بالإضافة إلي أهم النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة.
- دراسة عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها بلدان شمال إفريقيا بصفة عامة، مع التركيز على التجربة الديمقراطية التونسية خاصة بعد ثورة 17 ديسمبر 2010.

2) الأهداف العملية:

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في:

دراسة أولى الثورات العربية التي أطاحت بالأنظمة الاستبدادية السابقة المتمثلة في التجربة التونسية، و ذلك عبر تتبع مراحل تطور النظام السياسي التونسي منذ الاستقلال إلي غاية فترة ما بعد 2011، مع ذكر أهم النتائج و الأهداف المحققة من خلال العملية الديمقراطية.

الإشكالية:

بعد أحداث الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية عامة وموجة التحول الديمقراطي التي عرفتها تونس الهادفة إلى إسقاط النظام وإرساء الديمقراطية من أجل تحقيق مطالب الشعب ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل دفعت ثورات الربيع العربي بمسار التحول الديمقراطي في تونس إلى الأمام أم ساهمت في انتكاسه؟

الفرضيات:

للإجابة علي الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

-التوجه نحو ترسيخ سيادة الديمقراطية يؤدي إلى تحقيق المطالب الشعبية

-ارتفاع المطالب المجتمعية الديمقراطية مرهون بازدياد الوعي السياسي في المجتمعات

-التحول الديمقراطي في تونس رهبن إرادة شعبية دافعة ومصالح نخبوية مقاومة.

حدود الدراسة:

يمكن تحديد حدود الدراسة كالأتي:

1) **الإطار المكاني:** يهتم البحث بدراسة عملية التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا بصفة عامة، والتجربة التونسية بصفة خاصة، كون أنها أول تجربة تحول ديمقراطي يعرفها العالم العربي في إطار موجة التحولات التي شملت العديد من الدول والتي سميت **"بدول الربيع العربي".**
2) **الإطار ألزماني:** تعالج الدراسة موضوع التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا مع التجربة التونسية بين الفترة الممتدة من 2011-2017، وما شهدته تونس من تغيرات سياسية مهمة اثر موجة التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة.

الإطار المنهجي:

اعتمدنا في هذه الدراسة على:

-المنهج التاريخي: يستخدم هذا المنهج لدراسة ظواهر وجدت فيما سبق أو في دراسة ظاهرة لها علاقة بالماضي لمحاولة دراسة موضوع التحول الديمقراطي في تونس لابد من الرجوع إلى بدايات النظام السياسي التونسي وتتبع ظروف نشأته وتطوره

-منهج دراسة حالة: وهو المنهج البارز في عنوان المذكرة والذي يخص دراسة عملية التحول الديمقراطي للتجربة التونسية سواء في فترة قبل الاستقلال أو في عهد بورقيبة أو زين العابدين بن علي أو في المرحلة الانتقالية.

المنهج الإحصائي: ويستخدم هذا المنهج في تحليل المعلومات التي تكون على شكل أرقام وبيانات واستخدام هذا المنهج عند عرضنا للواقع الاقتصادي لدول شمال إفريقيا بصفة عامة وتونس بصفة خاصة.

- **نظريات الدراسة:**

نظرية الموجة الثالثة: وتعود هذه النظرية إلي **"صامويل هانتنغتون"** من خلال مؤلفه **"الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"**،أين تناول ظاهرة التحول إلي الديمقراطية، ودراسة حركات التحول من الأنظمة الشمولية إلي الديمقراطية بين عامي 1984 إلي 1990، بالتالي تقديم أهم الأسباب التي دفعت بالدول إلي القيام بعملية التحول الديمقراطي ومختلف الآليات المتبعة لتحقيق ذلك.

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى 3 فصول:

-الفصل الأول: وهو يشكل الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة من خلال التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم التحول الديمقراطي وأسبابه واهم المفاهيم المشابهة له أما في المبحث الثاني قمنا بالتطرق إلى أهم آليات التحول الديمقراطي ثم أهم النظريات المفسرة له وذلك في المبحث الثالث لتأتي بعد ذلك أهم تحديات التي تقف دون تحقيق تحول ديمقراطي وذلك في المبحث الرابع

الفصل الثاني: خصصنا هذا الفصل من اجل دراسة أسباب التحول الديموقراطي في شمال إفريقيا وذلك في المبحث الأول أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى معوقات التحول الديموقراطي في شمال إفريقيا أما المبحث الثالث درسنا أهم النتائج لعملية التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا.

-الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل دراسة للتطور التاريخي للنظام السياسي التونسي وذلك من فترة ما قبل الاستقلال إلى فترة حكم زين العابدين وذلك في المبحث الأول مرورا بأهم الأسباب التحول الديموقراطي في تونس والأطراف الفاعلة ومميزات الفترة الانتقالية

وصولا إلى أهم المواقف الدولية والتحديات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي واهم النتائج المحققة من هذه العملية.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للتحول الديمقراطي

مقدمة الفصل:

يحتل موضوع التحول الديموقراطي مكانا بارزا في الحياة السياسية والفكر السياسي إذ يعد موضوعا من بين المواضيع الحديثة التي لقيت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والمفكرين

السياسيين، حيث كانوا يسعون إلى معرفة طبيعة هذا التحول وأسبابه، فهو يتميز بالاتساع والشمولية ويختلف من بلد إلى آخر، وهذا ما سيتم التعرض له من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية التحول الديمقراطي

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية والتحول الديمقراطي

أولا: تعريف الديمقراطية:

يختلف لفظ الديمقراطية من لغة إلى أخري، إلا أنها في الأساس تعود إلى اللغة اليونانية القديمة، وهي مكونة من مقطعين الأول **demos** وتعني الشعب وكلمة **kratos** أي حكم أو سلطة، وبذلك تصبح كلمة **dimos kratos** حكم الشعب، ونلاحظ أن لفظة الديمقراطية تم استعمالها في باقي لغات العالم ومنها العربية[1].

تعريف الكلاسيكي للديمقراطية: أنها حكم الشعب،أو حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه، فالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية منبثقة من الشعب وتحكم أيضا باسم الشعب والشعب باختياره يقوم بتنصيب حكامه، ويعرفها الرئيس الأمريكي **ابراهام لنكولن** " الديمقراطية هي حكم الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب".

أما **"روبرت دال"** يعرفها علي أنها: "نظام حكم الكثرة لذلك فان الممارسة الديمقراطية حاليا ليست سوي نفي حكم الفرد المطلق وحكم القلة وتجاوزهما إلى تحقيق حكم الكثرة والسعي للوصول إلى حكم الشعب".[2]

وبذلك فهي بمدلولها العام تتسع لكل مذهب سياسي يقوم علي حكم الشعب لنفسه باختياره الحر لحكامه وخاصة القائمين منهم بالتشريع، ثم برقابتهم بعد اختيارهم، ولما كان اجتماع الشعب مستحيلا وخاصة في أمور السياسة والحكم فان حكومة الشعب قد أصبحت تعني عمليا حكومة الأغلبية كنظام متميز عن نظام الحكم الفردي ونظام حكومة الأقلية.[3]

ثانيا: تعريف التحول الديمقراطي:

يعد مفهوم التحول الديموقراطي مفهوم سياسي جديد داخل ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الآخرين من القرن 20، بحيث يعبر عن كيفية جديدة لوعي المجال السياسي، وأسلوب جديد في ممارسة السياسة والسعي إلى السلطة.

والتحول الديمقراطي ثورة بمفهوم جديد فهو ثورة تقطع صلتها باستراتيجية الثورة بمفهومها الأول.

---

[1]- فايز الربيع، "**الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية**"، (عمان، دار الحامد، 2004)، ص،31.
[2]- احمد صابر حوحو، " **مبادئ ومقومات الديموقراطية**"، مجلة المفكر، ع.5، ص ص، 322، 323.
[3]- سعيد بن سعيد العلوي، السيد ولد اباه، **"عوائق التحول الديمقراطي"** (دمشق: دار الفكر، 2006)، ص، 226.

-لغة: تعبر كلمة **"تحول"** عن تغيير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة لآخري، ويشير لفظ تحول ديمقراطي إلى التغيير أو النقل، فيقال حول الشيء أو غيره أو نقله من مكانه، فكلمة التحول تقابله في اللغة الانجليزية **Transition**.

-اصطلاحا " يقصد به المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي إلي نظام ديمقراطي، بحيث يكون التحول الديموقراطي عبارة عن مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال الأنظمة السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعي لترسيخ نظمها"[1].

- ويعرفه **"برهان غليوان"** : "هو العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة وتخفيف درجة التوتر العالي إلى الذي لا يمكن احتمال ويهدد المسير الديمقراطي قبل أن تبدأ."

- ويعرفه **"Schmitter"**: "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد، أو موضوعات لم تشملهم من قبل"[2].

بصفة عامة يمكن القول ان التحول الديموقراطي هو تحول يمس النظام (النسق) في جميع جوانبه (الهياكل، النخبة، النسق الاقتصادي والثقافي)، فهو تلك العملية التي يهدف من ورائها النظام إلى تفعيل مختلف الأنساق (سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية) المرتبطة أساسا بالعملية السياسية.[3]

المطلب ثاني: أسباب التحول الديمقراطي

تشكلت مجموعة من الأسباب والعوامل التي حفزت الدول إلي القيام بعملية التحول الديمقراطي خاصة في ظل ما عرف **"بالموجة الثالثة"**، والتي يمكن حصرها في:

أولا: العوامل داخلية:

***انهيار شرعية النظام التسلطي (الإخفاق السياسي):**

يذهب مكس فيبر إلى ان النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه بان ذلك النظام يستحق التأييد، وينبع هذا الأخير من أسباب روحية أو عقلية دنيوية، وهكذا فان فقدان النظام السياسي لشرعيته لم يعد هناك ما يبرر بقاءه لأنه في غياب هذه الشرعية لن يستطيع النظام الصمود طويلا، ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى انهيار أزمة الشرعية نذكر:

عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع وبذلك فان التمييز الذي قد يمارس ضد جماعات معينة يكون سببا في عدم قبول تلك الجماعة للنظام، ثم نجد ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي فهو الذي يجسد الإرادة العامة، ومن ثم عجزه قد

---

[1]- يونس مسعودي، **" التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهمية نظرية"**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (العدد صفر، مارس 2014)، ص ص، 149،148.

[2]- إيمان احمد، **" قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي"**،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (28-02-2016)، ص ص،05، 14، على الرابط: https://eipss-eg.org، يوم: 2017/05/05 علي الساعة: 13:00.

[3]- يونس مسعودي، مرجع سابق، ص،149.

يؤدي إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع، التغيير في القيم الاجتماعية التي أصبحت اقل تقبلا للحكم التسلطي...

***التغيير في إدراك القيادة والنخب السياسية:**

إذ تعد القيادة السياسية من اهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو العكس قرار التحول الديمقراطي، وكذلك نجاحه أو فشله، إذ يرى **"تومسون"** أن النظم السلطوية وجدت نفسها إزاء معارضة قوية تمارس ضغوطا متعددة من اجل الديموقراطية مما جعلها تبادر إلى قيادة عملية التحول من الداخل قبل ان تجبر علي ذلك... كما يؤكد كل من **"دياموند"** و**"لنتر"** و**"مارتن لبست"** علي الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي علي النظام السلطوي، وإلى زيادة إدراك هذه القيادة بان استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي يوكل إليها دور هام في عملية الانتقال إلى الديمقراطية.[1]

تطور المجتمع المدني:

ان العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية هي علاقة تداخل وترابط، فالمجتمع المدني ينتعش في إطار نظام ديمقراطي كما انه يشكل في الوقت نفسه ركيزة أساسية لتحقيق التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية علي نحو يضمن لها الاستمرارية والاستقرار، وتظهر هذه العلاقة في عدّة نقاط أهمها: ان مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته تتوسط العلاقة بين المجتمع والدولة، فهي بذلك تحمي المواطن من تعسف السلطة وتحمي السلطة من أعمال العنف التي قد تلجا إليه بعض القوى والجماعات عند عجزها عن إيصال مطالبها عبر قنوات مؤسسية وبطريقة سليمة، كما تقوم بدور هام في نشر ثقافة الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان ضد الانتهاكات، والمشاركة في الرقابة علي الانتخابات ومراقبة أداء الحكومة مع المنافسة العلنية لسياستها وقراراتها[2].

كما ان تزايد التعليم والثقافة والتطور التكنولوجي ووسائل الإعلام فضلا عن الاحتكاك بالعالم الخارجي مكن الجماهير من المعرفة، والمهارات، والمعلومات، وزاد من إدراكهم لحقوقهم الطبيعية، وبالتالي تنامي وزيادة المطالبة بالمشاركة السياسية لدي الفئة المثقفة خاصة خريجي الجامعات، وبروز منظمات حقوق الإنسان ودور الحركات النسائية، فهذه

---

[1]- أمين البار، **"دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية"**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص ص،98، 102.

[2]- حسين توفيق إبراهيم، **"التحول الديمقراطي من منظور عربي"**، مجلة الديمقراطية، ع.72، ص، 11، علي الرابط: www.democracy.ahram.org ، يوم: 2018/09/07، علي الساعة: 12:00.

التحولات الاجتماعية فرضت على الأنظمة السلطوية الانفتاح الديمقراطي نتيجة لعجز هذه الأنظمة عن توفير بدائل أخري تؤدي إلى الاستقرار السياسي[1].

وبذلك فان المجتمع المدني يؤدي دورا مهما في دفع النظام السياسي نحو تبني عملية التحول الديمقراطي، وتوسيع المساحة المخصصة للحقوق والحريات المدنية والسياسية[2].

ثانيا: العوامل الخارجية:

1-دور القوى الخارجية في دفع التحول الديموقراطي:

حيث يمكن إبراز دور القوى الخارجية في دفع عملية التحول الديموقراطي في : ضغوط الدول والمنظمات المانحة على النظم السلطوية من اجل الإسراع في عملية التحول نحو الديمقراطية، إذ أصبحت هذه الدول المانحة تؤكد على ضرورة توسيع قاعدة المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية والحرية الاقتصادية كشرط لتقديم العروض والمساعدات المالية، وتشجيع توطين الاستثمارات الأجنبية[3]، حيث تمارس المنظمات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دورا مهما في تحول النظم السلطوية نحو الديمقراطية، وذلك عن طريق الربط بين المساعدات الاقتصادية ومعدل الإصلاحات السياسية في النظم السياسية السلطوية أو حديثة التحول نحو الديمقراطية[4]،إذ نجد كلا من الو م أ، بريطانيا، وفرنسا تؤكد على الديمقراطية السياسية كشرط لتقديم المنح والمساعدات لهذه الدول، وقد زادت وتيرة القوى الخارجية بعد 11 سبتمبر 2001 حيث تحولت الو م أ والاتحاد الأوروبي نحو التأكد على المسألة التحول الديمقراطي بالدول العربية، ففي 2003 أقر الاتحاد الأوروبي "سياسة الجار الصالح الجديد" التي تركزت بصورة شبه كاملة على قضايا الإصلاح الداخلي بالدول العربية، ودعمت واشنطن هذا الأمر من خلال **"مبادرة الشرق الأوسط"** في أكتوبر 2003، ثم **"مبادرة الشرق الأوسط الكبير"** في2004، وفي نفس التاريخ طرحت فكرة **"اتحاد الديمقراطية في الشرق الأوسط"** من طرف ألمانيا وفرنسا ورائهما الاتحاد الأوروبي.[5]

2-التغير في النظام الدولي:

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية متسارعة مست النظام الدولي بعد الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، حيث كانت البداية مع تحول أغلبية أنظمة الحكم السلطوية

---

[1]- أمين البار، مرجع سابق، ص، 106.

[2]- إيمان حسن، **المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي: إطار نظري ومفاهيمي**, معهد البحرين للتنمية السياسية، ط2، 2017، ص، 48 .

[3] - أمين البار، مرجع سابق، ص، 108.

[4] - إيمان حسن، مرجع سابق، ص، 49.

[5] - أمين البار، مرجع سابق، ص، 109.

في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي إلى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي[1]، ومع انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام العالمي بدأت تتبنى سياسات تتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان، ونشر القيم الثقافية المرتبطة بالديمقراطية الحزبية وذلك بدعوى حماية القيم الغربية الديمقراطية من الإرهاب والإرهابيين، وقد لجأت في سبيل تحقيق ذلك إلي استخدام القوة العسكرية كما هو الحال في أفغانستان والعراق.[2]

وفي هذا الصدد تعكس مقولات كل **من "فرانسيس فوكوياما"** حول نهاية التاريخ وانتصار القيم أليبرالية بقيادة المعسكر الغربي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، فقد أشار في دراسة حول نهاية التاريخ إلى ان الطابع العالمي للثورة الليبرالية قد اكتسبت أهمية خاصة، الأمر الذي يشكل دليلا جديدا على أن ثمة اتجاه أساسي يفرض على المجتمعات البشرية نمطا واحدا في تطورها، وهو بمثابة تاريخ عالمي للبشرية متجه صوب الديمقراطية الليبرالية، أما **"صامويل هنتغتون"** فقد أكد على أنه خلال 15 عاما التالية لحدوث الانقلاب العسكري في البرتغال عام1975 والذي أطاح بديكتاتورية **"سالازار"** أصبحت الموجة الديمقراطية عالمية في نطاقها، إذ انتقلت حوالى 30 دولة من التسلط إلى الديمقراطية، وتأثر عدد كبير من الدول الأخرى بتلك الموجة مما أدى إلى اتساع مساحة التحول الديمقراطي على الصعيد الدولي.[3]

3-العدوى أو الانتشار أو المحاكاة (كرة الثلج) ظاهرة الدومينو:Dimanstration effect

ويقصد بهذا العامل ان التحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على التحول الديمقراطي في دول أخرى، إما لأنها جميعا توجه مشكلات متماثلة، أو اعتبار التحول الديمقراطي دواء لكل مشكلاتها، أو لان الدولة التي تحولت إلى الديمقراطية اعلى درجة من القوة،أو تعد مثالا سياسيا وثقافيا يهتدى به. [4]

وهذه الظاهرة هي ما اسماه **سكالابينو "Scalapino** "بالانتشار" أو "العدوى"، بحيث التجارب المبكرة أو الأولى للتحول الديمقراطي مثلت نماذج لبقية العالم الثالث، وهذا ما أطلق عليه **"صامويل هانتغتون"** ظاهرة كرات الثلج " التي تتزايد حجما من اعلي إلى أسفل، بما

---

[1]- أمين البار، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية دراسة حالة الجزائر 1997-2007**، أطروحة ماجستير (جامعة بسكرة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)، ص.53 .

[2]- إيمان حسن، مرجع سابق، ص ص، 48،49.

[3]- إيمان احمد، **قراءات نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي**, المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية جزء2، 5 مارس 2016، ص، 13.

[4]- صامويل هانتغتون، **"الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"** ، ترجمة: عبد الوهاب لعوب، (القاهرة، دار السعاد صباح، 1993)، ص،16 .

أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على التحول الديمقراطي في دولة أخرى فيما يشبه "كرة الثلج" التي تتزايد حجما كلما تدحرجت. [1]

ولقد ظهر اثر هذه التجارب الناجحة في التحول نحو الديمقراطية في1990 في حالات بلغاريا، رومانيا، ألبانيا، ويوغوسلافيا ويعود ذلك إلى دور التقارب الجغرافي والتشابه في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى، وهو ما حدث في دول أوروبا الشرقية ثم نجد اثر التطور السريع في مجال الإعلام والاتصال ودوره البارز في عملية العدوى والمحاكاة، إذ ان هذا التطور جعل العالم كقرية واحدة فإذا وقع حدث في بلد ما قد يتأثر به بلد آخر بسهولة. [2]

ففي ظل ثورة الاتصالات والمعلومات وتشابك العالم ازدادا تأثير الدور الخارجي في أحداث التحولات الديمقراطية في العديد من النظم السياسية، فسقوط النظم الشمولية أو السلطوية في كثير من دول العالم كان عاملا محفزا للمطالبين بالديمقراطية في النظم الشمولية أو السلطوية الأخرى.[3]

الأزمة الاقتصادية:

يعد العامل الاقتصادي من اهم العوامل التي تؤثر في عملية التحول السياسي سلبا أو إيجابا، وهو شديد الأثر على الديمقراطية والحرية السياسية، فإذا كان من الممكن في فترات معينة ان ينعم مجتمع ما بنوع من الديمقراطية والحرية السياسية في ظل أوضاع اقتصادية متدنية، فإنه من الصعب القول بأن هذا الوضع سيستمر اذا بقي الوضع الاقتصادي على ما هو عليه.[4]

إذ تتسم العلاقة بين النمو الاقتصادي من ناحية والنمو الديمقراطي من ناحية أخرى بالتعقد، وقد تتفاوت من فترة إلى أخرى ومن مكان لأخر، إلا انه من المؤكد ان للعوامل الاقتصادية دور مهم في عملية التحول لكن غير كافي لتحقيق التحول الديمقراطي، وفي هذا السياق فإن تدهور الأوضاع الاقتصادية الذي عانت منه الكثير من دول العالم الثالث ذات حكم سلطوي كان عاملا مهما في اهتزاز شرعية نظمها فبدأت بالبحث عن مخرج لازمتها فكانت البداية بانفتاح اقتصادي لكن بدون مقابل سياسي.[5]

---

[1]- أمين البار، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية دراسة حالة الجزائر 1997-2007**، مرجع سابق، ص، 54.

[2]- إيمان أحمد، مرجع سابق، ص، 12 .

[3]- إيمان حسن، مرجع سابق، ص، 49 .

[4]- خيرى أبو العزائم فجاني، **"التحول الديموقراطي في النظام السياسي المصري"**، على الرابط : 01/05/2018 www.academia.edu، يوم: 2018/05/01،على الساعة : 11:20.

[5]- أمين البار، **"دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية"**، مرجع سابق، ص، 104 .

ولقد لعبت التطورات الاقتصادية في الدول العربية منذ منتصف ال80 من القرن الماضي دورا هاما في دفع عجلة التحول إلي الديمقراطية، خاصة أنها واجهت أزمات اقتصادية لازالت أثارها ظاهرة كركود معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع حجم المديونية... خاصة بعد أن ربطت سياستها الاقتصادية بتنفيذ توجيهات المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) وارتبطت شرعية هذه الأنظمة السياسية عموما بما تقدمه من ربع.[1]

المطلب الثالث: التحول الديمقراطي والمفاهيم المقاربة له

من بين الصعوبات التي يطرحها مفهوم التحول الديمقراطي هو وجود وارتباطه بالعديد من المفاهيم المشابهة له والتي يجب التمييز بينها، ومن ابرز هذه المفاهيم نجد:

أولا: الانتقال الديموقراطي:

يقصد بمفهوم الانتقال وفقا لما قاله " **اودونيل" "Odonnell" وشميتر "Schmiter"** المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وأخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد، وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، وعملية الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم، فتوجد ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي: انتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخرى.[2]

-إن الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي يمثل لحظة فاصلة بين وجود فرد أو قلة لها الحق في وجود إرادة لها فوق إرادة الشعب وكلمته، وبين ان يكون الشعب مصدر السلطات وصاحب الكلمة النهائية في شؤونه العامة كلها، ولذلك فإن الانتقال للديمقراطية يختلف عن ما يسبقه من انفتاح سياسي، أو تطبيق بعض آليات الديمقراطية مثل الانتخابات دون أن يكون الشعب مصدر السلطات، وإنما يكون مصدر السلطات حكم فرد، أو أسرة حاكمة أو أقلية عسكرية، أو رجال دين على سبيل المثال، قد تمنح بعض هذه النظم مزيدا من مظاهر المشاركة السياسية وتخفي طبيعتها بتبني مصطلحات الديمقراطية بعد أن تفرغها من المضمون دون ان تتخلى عن سلطة الفرد أو القلة التي تعلو إرادة الشعب.[3]

-ويعرف الانتقال الديمقراطي انه اكثر المراحل خطورة في ملية التحول الديمقراطي نظر لإمكانية التعرض للتراجع أو الانتكاس، حيث ارتأت الدراسات ان النظام القديم والجديد

---

[1]- أمين البار، **"دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر 1997-2007 "** مرجع سابق، ص، 49.

[2]- يونس مسعودي، مرجع سابق، ص ص،149، 150 .

[3]- علي خليفة الكواري، **الانتقال للديمقراطية في الدول العربية "**، ص ص، 1،2، على الرابط : www.dr-.net alkwari، يوم 25/4/2018، علي الساعة: 15:00 .

معا، ومشاركة ذوي الاتجاهات السلطوية والانفتاحية (الديمقراطية) في السلطة جنبا إلى جنب سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق.

ولذلك فإن هذه المرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها خاصة وانه في إطارها تتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سليمة وتنتهي مع وضع دستور ديمقراطي وتنظيم انتخابات حرة، وتوسيع نطاق المشاركة. [1]

ثانيا: الترسيخ الديمقراطي:

يشير هذا المفهوم في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر يكون قادرا على الاستمرار، ويجسد قيم الديمقراطية وعناصرها والياتها بشكل حقيقي وفعال. [2]

ثالثا: رسوخ الديمقراطية:

هي مرحلة متقدمة من التحول الديمقراطي تستغرق مدة زمنية طويلة نسبيا، وتكون محصلة لكفاح من اجل الديمقراطية تقوده بعض القوي والفئات السياسية والاجتماعية وهدا ما أسمته **"تاتي فان هانان" "Vanhanen tatu"** استراتيجيات الفعل السياسي.

لذلك فإن أهم ركائز عملية رسوخ الديمقراطية هي حث الأفراد والنخبة على الاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية والالتزام بها على حد تأكيد" **لينز" "Linz" و"وايت هيد" "Whithead"** علي دور المؤسسات.

في هذا الإطار، أثارت الدراسات الحديثة للنظام السياسية في دول العالم الثالث تساؤلات حول العوامل التي يمكن أن تساهم في رسوخ النظام الديمقراطي إلى جانب محاولاتها تسليط الضوء على مؤشرات نهاية المرحلة الانتقالية، وبداية مرحلة الرسوخ، فمثلا تحدث **"هيجلي" "Higely"** و**"جينتر" "Guenter"** عن ضرورة اتفاق النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات.

-واشترط **"فالوتزويلا" Valenzuela"** إرساء دعائم حكومية منتخبة وسلطة تشريعية وأن يتوقع أهم الفاعلين السياسيين والجماهير الشعبية استمرارية وبقاء النظام الديمقراطي، بينما رأى **"ماين وايرينغ" "Mainwairing"** أن رسوخ الديمقراطية لا يتحقق على الوجه الأكمل إلا إذا اقتنع دور الاتجاهات الديمقراطية، والتزامهم بها، بما يسهم في إمكانية خلق مؤسسات ديمقراطية فاعلة وضمان شرعية سياسية يمكن أن تحفز الديمقراطيات الحديثة في

[1]- أمين البار،" **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديموقراطي في الدول المغاربية"**، مرجع سابق، ص، 91.
[2]- يونس مسعودي، مرجع سابق، ص، 180.

الارتقاء بأدائها السياسي، في حين تحدث **"لاري دياموند" "L. Diamend"**عن ضرورة تطوير ثقافة سياسة ديمقراطية. [1]

رابعا: الديمقراطية الليبرالية:

أشار الكاتب إلى أن كافة النظم الديمقراطية الليبرالية تتطلب الفصل بين السلطات الرئيسة الثلاث، لكن توزيع المهام والصلاحيات بين السلطات يشهد تباينا كبيرا بينها، فمثلا نجد أن بعض الدول الديمقراطية الليبرالية فيها برلمان من مجلس واحد في حين ان بعضهما فيها مجلسين، كما نجد أن السلطة التنفيذية قد تتمثل في مجلس الوزراء –في النظم البرلمانية- ، أو الرئيس –في النظم الرئاسية-، أما القاسم المشترك فهو التأكيد على استقلال السلطة القضائية.

-وحول اتهام الديموقراطية الليبرالية بأنها كانت السبب وراء تخلف العرب، وتراجع المشروع القومي، أكد الكاتب أن هناك من الأدلة ما يفيد ان الأنظمة السلطوية السائدة في بلدان الوطن العربي القائمة على حرمان المواطن من حريته وحقوقه هي السبب في ذلك، فالتجارب العربية تعد قصيرة وغير كافية لاستخلاص العبر، وتعطي دليلا على عدم انسجام الديمقراطية الليبرالية مع واقع العالم العربي المعاصر، والتي اعتبرها نظام الحكم الوحيد الذي يقدم البديل العلمي للاستبداد والطغيان، ويقوم على الحرية الفردية، والمساواة أمام القانون على نحو لا يتعارض مع متطلبات العدالة الاجتماعية، كما أنها ليست مجرد انتخابات دورية ومجالس نيابية، بل تتضمن قيم ومبادئ وترتيبات مؤسسية، فضلا عن أنها محايدة قيميا وإيديولوجيا.[2]

خامسا: التحول الليبرالي:

يشير مصطلح التحول الليبرالي إلى عملية محكومة من أعلى، أو عملية تتضمن تقديم تنازلات مختارة بعناية من جانب القيادة السياسية أو النخبة الحاكمة لكن مع الإبقاء على السمات الرئيسية للنظام السلطوي على حالها.

فهو يرتبط بزيادة مساحة الحريات المسموح بها للأفراد، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفتح قضايا معينة للنقاش العلمي، وتخفيف حدة الرقابة على الصحف، واتساع المجال أمام التكوين ونشاط التنظيمات الوسيطة كالأحزاب والجمعيات وفق شروط معينة، وإجراء انتخابات لمناصب ذات سلطة بسيطة والحد من التدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم، وبالت إلى التحول الليبرالي إلى ينصب على أهداف أكثر اعتدالا، وهنا قد يؤدي التحول الليبرالي إلى التحول التام إلى الديمقراطية، وقد لا يؤدي إلى ذلك.

سادسا: الإصلاح السياسي:

---

[1]- أمين البار، **"دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية"**، مرجع سابق، ص ص، 92، 93.

[2]- علي خليفة الكواري وأخرون،**"المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"**، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص، 3، على الرابط : www.books.google.com، يوم 2018/06/09، علي الساعة: 12:00.

هو أحد المفاهيم التي لا يرد بشأنها مفهوم محدد في إطار العلوم السياسية، وهو يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته واستنادا لمفهوم التدرج، وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات، والإشكاليات الجديدة، فالإصلاح السياسي هو تغيير من داخل النظام والعوامل على حدى، كما أن تنوع تبيان تجارب وخبر[1] الإصلاح السياسي في دول الجنوب تبين أهمية التأصيل المنهجي لهذه الظواهر من خلال دراسة الديناميكيات الداخلية لعمليات الإصلاح السياسي.

سابعا: الثورة:

تعرف الثورة في اللغة بأنها إضراب، وهيجان شائع، وفي الاصطلاح تغيير جوهري في نظام الدولة من شأنه استبدال طبقة من الحكام بطبقة أخرى، وما لم يكن التغير أيديولوجيا شاملا لكل نواحي النشاط الابتدائي في المجتمع فالأحرى أن يطلق عليه انقلاب، أو انتفاضة.[2]

[1]- أمين البار، "**دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديموقراطي في الدول المغاربية**"، مرجع سابق، ص ص، 88، 93 .

[2]- سعيد بن سعيد العلوي، مرجع سابق، ص، 222.

المبحث الثاني: أليات التحول الديموقراطي

المطلب الأول: ألية التحول من الأعلى:

ويقصد بهذه الآلية أن المستوي النظم الديمقراطية هم من يقومون بإجراء عملية التحول نحو الديمقراطية، ويجب أن تتوفر الجرأة والميول إلي الديمقراطية لقادة هذه الأنظمة من اجل تحقيق هذا التحول، ويبدأ هذا التحول بواسطة التفاوض الذى يتم بين قادة النظام السلطوي وبين المعارضة، والقوى الاجتماعية، والسياسية عبر القيام بحوار يهدف إلى وضع أسس مشتركة للقضاء على النظام السلطوي والتحول نحو نظام ديمقراطي بدلا منه، أو لأسباب مثل الوضع الاقتصادي والضغوطات الخارجية المتزايدة للاتجاه نحو التحول الديمقراطي من جهة، ومن جهة أخرى قبول القوي المعارضة التفاوض والدخول في الحوار بسبب افتقادها للقوة القادرة على الإطاحة بالنظام القائم وذلك من اجل التوصل إلى حل يرضى كافة الأطراف.[1]

ويكون قادة النظام السلطوي أو الشمولي هم الذين يلعبون دورا حاسما في إنهاء النظام الغير الديمقراطي وتحويله إلى نظام أخر ديمقراطي، ففي الأنظمة الغير الديمقراطية يمكن التمييز بين قيادتين: قيادة سياسية مدنية وقيادة عسكرية[2] غالبا ما تكون الأنظمة العسكرية هي الأكثر النظم استعدادا لعملية التحول من الأعلى عبر القيام بانقلاب عسكري او عبر تصحيح النظام السابق وقيادة الإصلاح الديمقراطي من جهة، والاحتفاظ ببعض الامتيازات التي تضمن لهم الفاعلية والتأثير في النظام الجديد من جهة أخري، ويمكن أن تأتي أيضا هذه المبادرة من جانب القيادة المدنية التي تحتفظ أيضا لنفسها الحق في التنافس على السلطة وعدم تهديد مصالحها وامتيازاتها. وتعتبر إسبانيا، أفضل مثال على هذا النوع من التحول في 1991 [3]

المطلب الثاني: ألية الإحلال

تشمل آلية الإحلال عملية مختلفة تماما، فهنا تكون العناصر الإصلاحية داخل النظام ضعيفة أو لا وجود لها أصلا، وتكون العناصر السائدة في الحكومة هم المتشددين والمعارضين بشدة للنظام الذين يسعون إلي تغييره، وبالتالي فإن التحول الديمقراطي عن طريق هذه الآلية ينتج عن ازدياد قوة المعارضة وتناقص قوة الحكومة إلى ان تنهار الحكومة أو يتم الإطاحة بها، فتأتي فئات المعارضة إلى السلطة وهنا يدخل الصراع مرحلة جديدة حيث تسعي الحكومة الجديدة جاهدة إلى تحديد طبيعة النظام الذين يريدون إقامته، وتشمل

---

[1]- عبد الرحمن يوسف سلامة، **"التجربة التونسية في التحول الديموقراطي بعد كانون أول 2010"**، أطروحة ماستر، (جامعة فلسطين: كلية الدراسات العليا، 2016)، ص، 39.

[2]- مصطفي بلعور, **"التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظم السياسي الجزائري 1988-2008"**،أطروحة دكتورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010)، ص، 40.

[3]- إيمان أحمد، مرجع سابق، ص، 49.

عملية الإحلال ثلاث مراحل متميزة:

1- الكفاح لإسقاط الحكومة
2- سقوط الحكومة
3- الكفاح بعد سقوط الحكومة[1]

إذن في هذا النمط يفرض الشعب التحول الديمقراطي على السلطة نتيجة تدهور أو ضعف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتي يعبر عن رفضه لها بالعنف سواء عن طريق تنظيمات شعبية أو إضرابات عامة غير منظمة، ولامتصاص هذا الغضب الشعبي تخضع القيادات السلطوية للاستجابة نتيجة لهذه الضغوط، وتبدأ السلطة بوضع مجموعة من الإجراءات الإصلاحية سعيا لاحتواء الموقف والسيطرة على الأزمة، وهنا يمكن الإشارة إلى أن الحركات الاجتماعية الغاضبة قد تنجح في إقصاء قيادة تحظى بالقبول والشرعية، ومن ابرز هذه النماذج التي حدثت في هذا المسار من التحول الديمقراطي نجد الفلبين 1986، مالي 1990-1992، حيث تمكنت بعض الحركات الاجتماعية الغاضبة النيل من الشرعية إذ أجبرت فيها قادة هذه الدول على التنازل والتنحي عن مناصب نتيجة للمظاهرات الشعبية العارمة.[2]

المطلب الثالث: آلية الإحلال التحولي

في هذا النمط تأتى المبادرة فيه مشتركة بين قيادة النظام والقوي الاجتماعية المختلفة فيه بهدف الوصول إلى أسس مشتركة للتخلي عن النظام غير ديمقراطي وإقامة نظام ديمقراطي بديل، بحيث يقوم النظام بإجراء مفاوضات مع الأحزاب والقوى الاجتماعية والسياسية رغبة منه في وضع أسس مشتركة لإقامة النظام الديمقراطي والوصول إلى ميثاق يحافظ على مصالح كل القوى السياسية الفاعلة فيه، ومن ثم الوصول إلى نظام ديموقراطي.[3]

فهذا التحول ينتج عن تصرفات كل من الحكومة والمعارضة، ويكون التوازن بين المتشددين والإصلاحيين داخل الحكومة قائما بحيث توافق الحكومة على التفاوض على تغيير النظام.[4]

وقد تحدث **صمويل هانتنغتون** عن الأسباب الرئيسية للتحول إلي الديمقراطية من خلال هذا النمط كفقدان النظام القائم للشرعية التي كان يتمتع بها، وانهيار الأيديولوجية التي يقوم عليها النظام، تردى النمو الاقتصادي والأزمة الاقتصادية مما يؤدي إلى إخفاق النظام في تلبية الحد الأدنى من المطالب والاحتياجات.[5]

---

[1]- صامويل هانتغتون، مرجع سابق، ص، 217.
[2]- عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص، 40.
[3]- إيمان أحمد، مرجع سابق، ص، 50.
[4]- صامويل هانتنغتون، مرجع سابق، ص، 227 .
[5]- عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص، 40.

فالرابط بين الثراء والديموقراطية يوحى بأن التحول إلى الديمقراطية يحدث في المقام الأول بدول لديها المستويات الوسطى من النمو الاقتصادي، بينما يكون غير وارد في الدول الفقيرة.[1]

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتحول الديمقراطي

المطلب الأول: مدرسة الحداثة: سيمور مارتن ليبست "S.M. Lipst"

هو عبارة عن اتجاه يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظرا لأن اغني بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية، وذلك راجع فإنها ربطت بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية يسهل في ترسيخها معا بصورة دائمة.

ويعتبر **"أدم سميث"** في كتابه **"ثروة الأمم"** أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا أساسيا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي، إلا ان المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاما فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي **"ليبست"**، الذي قام لأول مرة عام 1959 في أطروحته ثم في مقالته الموسومة **"بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية، التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية** "ونشر كتابه **"رجل سياسي" "Political man"** عام 1960 الذي يعتبر أشهر واهم كتاب حول هذه الأطروحة، ووفقا لأطروحة ترتبط الديمقراطية بمستوي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولإبراز هذه العلاقة قام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الانجلوسكسونية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة، وديمقراطيات غير مستقرة، وديكتاتوريات، وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات وديكتاتوريات غير مستقرة وأخرى مستقرة، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقا لثروتها، ودرجة التصنيع ومستوي التعليم، وباعتبارها مؤشرات لتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتان كانت تتمتع أيضا بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الديكتاتورية.[2]

تؤكد هذه المدرسة على الربط بين الديمقراطية الليبرالية والتقدم الاقتصادي، وضرورة توفر عدد من الشروط الاقتصادية والاجتماعية لنجاح عملية التحول الديمقراطي، [3]

إذ تري أنه كلما ارتفع مؤشر النمو الاقتصادي ارتفع الدخل الفردي، ثم التوسع في القاعدة الشعبية، ثم انتشار أوسع للتعليم، والذي بدوره يرفع من نسبة المشاركة السياسية، كما

[1]- صامويل هانتنغتون، مرجع سابق، ص، 122.
[2]- يونس مسعودي، مرجع سابق، ص ص، 153، 154.
[3]- عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص، 37.

أن هناك علاقة قوية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية أي أن النظم الديمقراطية لا تنشأ ولا تتطور إلا في ظل المجتمعات المتقدمة اقتصاديا.

وهي نظرية علمية قابلة أن تطبق على كل مجتمع مهما كانت توجهاته سواء كان إسلامي أو مسيحي أو ملحد. (1)

المطلب الثاني: المدرسة البنيوية " بارنغتون مور"

تري هذه المدرسة في تفسيرها لعملية التحول الديمقراطي ان مفهوم بناء القوة والسلطة المتغيرة تمر تدريجيا عبر مراحل تاريخية طويلة، أي دراسة العلاقة بين ملاك الأراضي، وكبار الفلاحين والبرجوازيين من جهة، والدولة من جهة ثانية، وكيفية تغيير هذه العلاقة والاستجابة مع حركية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع، وبناءا على رؤية هذه المدرسة فان الفاعلون يكتسبون السلطة الاقتصادية ومحدداتهم البنيوية وتبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع.

ويري **"مور" "More"** أن مسار الحداثة مؤلف من ثلاثة مسارات: مسار شيوعي، سلطوي ومسار الديمقراطي، فقد شكلت الصين والاتحاد السوفياتي السابق نظام الدولة الاشتراكية الذي نتج عنه الثورة الفلاحية والعمالية، أما اليابان وألمانيا فقد شهدتا تطورا رأسماليا رجعيا، وأخيرا فقد تشكلت فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ثورة برجوازية كبيرة في تلك البلاد. (2)

اهتمت المدرسة البنيوية بالبني الاجتماعية والطبقية داخل المجتمع وبعلاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى، حيث انطلق **"مور"** بدراسة تطور المجتمعات الأخرى بالمقارنة مع النموذج العربي، في محاولة منه لفهم انحراف هذه المجتمعات عن تطور النموذج المثالي وهو المجتمع البرجوازي العربي، فقد حدد **"مور"** ان دراساته تسعي لتقسيم الأدوار السياسية للبرجوازية، وللفلاحين وطبقات ملاك الأراضي للتحول من مجتمع زراعي إلي مجتمع آخر صناعي حديث، وإلى اكتشاف الشروط التاريخية التي في ظلها أصبحت هذه المجموعات القوى المهمة، التي تقف خلف صعود النماذج البرلمانية العربية من الديمقراطية أو صعود ديكتاتوريات اليسار واليمين والنظم الشيوعية والفاشية. (3)

---

[1]- ملود دحماني، **"أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي، دراسة مقارنة: تونس وليبيا 2011"**،أطروحة ماجستير (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص، 36.

[2]- عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص، 37.

[3]- مراد هاشم، **" إشكالية علاقة الدولة بالدين والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية من 1989الى 2013: مصر وتونس نموذجا"**، أطروحة ماجستير،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015)، ص ص، 47،49.

كما ترى هذه المدرسة أن التحول الديمقراطي هو نتيجة لتغيير التركيبة البنيوية في المجتمع، والتفاعلات والصراعات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك انسجاما مع تصاعد الطبقة الوسطى التي تفرض السيطرة وعقيدتها السياسية. [1]

المطلب الثالث: المدرسة الانتقالية " دانكوت روستو"

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى تفسير عملية التحول الديمقراطي من خلال دور النخب السياسية، وإبراز التمايز بين المسار الأول للانتقال إلى الديمقراطية وبين كيفية تعزيزها، أي دراسة آليات الانتقال نحو الديمقراطية الليبرالية عوض العوامل التي تمهد الطريق لنشوئها.[2]

ويري **"روستو"** أن مسار التحول الديمقراطي يتكون من أربعة مراحل أساسية في التحول إلى الديمقراطية، المرحلة الأولي هي تحقيق الوحدة الوطنية، حيث تبدأ هذه المرحلة من خلال إجماع عدد كبير من المواطنين حول الهوية السياسية، ثم تأتي المرحلة التحضيرية، في هذه المرحلة تقوم صراعات سياسية، والديمقراطية هنا تقوم من لب الصراع وليست نتاج لتطوره، ثم تأتي المرحلة الحاسمة وفيها تلجا العناصر النشيطة في النزاع إلى اللجوء للمساومة السياسية، وفي الأخير تأتي المرحلة التي تتعلق بتحول هذه الأسس من وسيلة لتحقيق الأهداف إلى هدف تؤمن به جميع الأطراف.[3]

المبحث الرابع: معوقات التحول الديمقراطي

المطلب الأول: المعوقات السياسية للتحول الديمقراطي

تعد المعوقات السياسية من بين اهم التحديات التي تواجهها عملية التحول الديمقراطي والتي يمكن حصرها في :

---

[1]- مصطفي بلعور، مرجع سابق، ص ص، 45، 46.

[2]- عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص،38.

[3]- نبيل كريبش، **"دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية "**، أطروحة دكتوراه،(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2007-2008)، ص، 48.

1) -**الإخفاق السياسي**: والذي يعود أساسا إلي فشل النظام السياسي في انجاز الحدود الدنيا للتنمية السياسية الديمقراطية، التي تسمح بزيادة قدرات النظام السياسي من حيث تسيير الشؤون العامة وضبط النزاعات عن طريق تلبية المطالب، والزيادة في التوجه نحو المساواة، بالإضافة إلي تفعيل دور المؤسسات عن طريق تفعيل البرلمانات والمنظمات وإبعادها عن الشخصنة، بالتالي الوصول إلي قضاء عادل ومستقل قادر علي فض النزاعات بشكل حيادي، وكذا تشجيع المشاركة الشعبية من خلال النزاهة في الانتخابات والانتقال من ثقافة الخضوع إلي ثقافة المشاركة، الأمر الذي يسمح بتطوير السياسة الداخلية والخارجية للدولة، والمحافظة علي استقلالها السياسي وتعزيز قدرتها علي مواجهة التحديات السياسية الدولية[1].

2) -**الحروب الأهلية:** وهي صراع الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع داخل الدولة الواحدة، لأسباب سياسية، أو دينية، عرقية، أو إقليمية والتي تهدف إلي دفع الظلم والثورة علي الحكومة التي أخلت بحقوق الشعب، الأمر الذي يؤدي إلي استعمال أساليب العنف للتعبير عن رغبات ومطالب الجماعات اثر غلق المجال السياسي، وغياب لغة الحوار وانتشار لغة العنف في حل الصراعات الداخلية، التي تترتب عنها نتائج اقتصادية، واجتماعية مدمرة والتي قد تشكل فرصة لتدخل الدول الكبرى في مجريات الأمور الداخلية لهذه الدولة،الأمر الذي يضعف من سيادة الدولة والتماسك الداخلي للمجتمع.[2]

3) -**الضغط الدولي:** وهذا ما نجده لدي الدول الكبرى التي تقوم بفتح ملفات نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان بما تمليه عليه مصالحها (كإضفاء الطابع الشرعي علي أعمالها العدوانية وتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول) لا من اجل ترسيخ نظام ديمقراطي حقيقي، وابرز مثال علي ذلك نجد التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003، وفي ليبيا سنة 2011 باسم حماية حقوق الإنسان من الاستبداد السياسي للنظام القائم وتحقيق الديمقراطية.

4) –**غياب ثقافة سياسية ديمقراطية:** يمكن تعريف الثقافة السياسية علي أنها مجموعة من القيم التي تتعلق بنظرة المواطن إلي السلطة والتي تشجع علي الممارسة الديمقراطية الفاعلة بين الحاكم والمحكوم، وهي تعد مسؤولة إلي حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، كونها ترتبط ارتباط وثيق مع الديمقراطية، ذلك أن الديمقراطية والبناء الديمقراطي لا يتجسد فقط فيما هو مرتبط بالجانب المؤسساتي والاجراءى إنما أيضا بالبناء ألقيمي للديمقراطية، بالتالي فان استمرارية الثقافة السلطوية ببعدها السياسي يكون عائق أمام تحقيق تحول ديمقراطي في الدولة.

---

[1]- مجد خضر، "**مفهوم التنمية السياسية**"، علي الرابط : www.m-mawdoo3.com، يوم: 2018/05/17 علي الساعة: 15:20.

[2]- عثمان الزياني، "**تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي**"،مركز الجزيرة للدراسات، 21 افريل 2015، علي الرابط : www.studies.aljazira.net يوم: 2018/07/12 علي الساعة: 17:00.

5) -**تجذّر الأنظمة التسلطية:** يعتبر الاستبداد وتجذر الأنظمة التسلطية من بين أهم التحديات التي تقف أمام عملية التحول الديمقراطي وذلك راجع إلي الاستبداد السياسي الذي يمارسه النظام سواء على المستوي المؤسساتي أو القيم والتوجهات وذلك باحتكار مصادر القوة السياسية والاقتصادية (النفوذ السياسي والربح المالي)، وتهميش بناء الولاء السياسي للنظام، وشخصنة السلطة واحتكارها لفائدة فرد أو أقلية، الأمر الذي يؤدي إلي غياب[1] معايير الديمقراطية المتمثلة أساسا في المشاركة السياسية، والتداول على السلطة بطريقة سلمية عن طريق انتخابات تنافسية حرّة وشفافة.[2]

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية للتحول الديمقراطي

إن غياب قاعدة اقتصادية تنموية حقيقية مبنية علي التنافس الحر تساهم في عرقلة عملية التحول الديمقراطي، والذي يلاحظ في عدّة أشكال أبرزها:

التبعية الاقتصادية للدول الكبرى أو للمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، وما يترتب عنها من ربط اقتصاد الدول النامية بنمو وتوسع اقتصاد الدول المهيمنة الأمر الذي يؤدي إلي تعميق الفجوة الاقتصادية لدي هذه الدول، وضغوطات المنظمات الاقتصادية التي تفرض إصلاحات سياسية واقتصادية تنموية تخل بالعملية الديمقراطية ومناقضة لطموحات الدولة كتعميق تخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية وتصديرها وتفرغ الدول الصناعية لإنتاج المواد الصناعية مما يحرم الدول النامية من التقدم في مجال التصنيع وما يتبع ذلك من رفع المستوى المعيشي، كما نجد هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات علي الإنتاج المحلي ما ينعكس بالسلب علي ميزان المدفوعات، بالإضافة إلي ذلك نجد الأزمات الاقتصادية وما يترتب عنها من ارتفاع الديون الخارجية وانخفاض رؤوس الأموال، ومستويات الاستثمار، والمشاريع الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم وانتشار البطالة، وغياب المساواة والتوزيع العادل للثروات اثر غياب سياسة تنموية واضحة تساهم في رفع المستوى المعيشي وضمان الرفاهية الاجتماعية وتحسين اقتصاد الدولة من خلال النهوض بمختلف قطاعات الاقتصاد وتوفير فرص العمل، ما يدفع بالأفراد نحو الاهتمامات الضيقة، وتخلي المواطن عن حقوقه المقدسة (الانتخاب)[3] .

المطلب الثالث: المعوقات الاجتماعية للتحول الديمقراطي:

---

[1]- عبد الله تركماني، **"دور الثقافة السياسية في تعثر الديمقراطية في الفضاء المغاربي"**، علي الرابط: www.m.ahewar.org ،يوم: 2018/05/08 علي الساعة: 12:30.

[2]- شفيق احمد عبد الرحمن أبو حشيش، **"البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي (تونس نموذجا)"**، أطروحة ماجستير (جامعة غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014)، ص ص، 66،65.

[3]- محمد صبحي المعمار،**" مشكلة التبعية الاقتصادية في الدول النامية،** مجلة الجماهير،ع. 13549، على الرابط : www.jamahir.alwihda.gov.sy 2012/03/25، على الساعة: 10:00.

من بين أهم العوائق الاجتماعية التي تواجهها الدول الهادفة الي القيام بعملية التحول الديمقراطي نجد:

سيادة الولاء الضيق بدلا من الولاء للدولة الوطنية، كالعشائرية، والطائفية، والمذهبية ضمن الدولة الواحدة يترك أثرا بشكل واضح علي طبيعة العلاقة بين أفراد المجتمع من جهة، وبين المجتمع والدولة من جهة أخرى، ما قد يؤدي إلي خلق أزمة هوية في المجتمعات المتعددة الأطياف، خاصة إذا كان النظام السياسي القائم لا يمثل قيم ومصالح وهوية الجميع، ولا يلبي احتياجاتهم ولا يحقق درجات العدالة والمساواة فيما بينهم، وما ينتج عنه من تعميق لسيادة الولاء دون الوطني علي حساب الولاء للوطن، مما يهدد التماسك الداخلي للدولة.

وما يصعب أكثر من مهمة التحول نحو الديمقراطية هو نقص وغياب الثقافة الديمقراطية علي مستوى الشعب والهيئة الحاكمة علي حد سواء، التي تسمح بالانفتاح والتفاعل عن طريق تأسيس نمط العلاقات بين مكونات الشعب المختلفة المبنية علي الاعتراف بالآخر واحترامه، وتقبل التعددية والتعايش السلمي بين مكونات الشعب المختلفة.

بالإضافة إلي ذلك نجد غياب الوعي ونقص الثقافة السياسية، كنتيجة لتفشي الجهل والأمية وانتشار الفقر والحروب الأهلية التي شهدتها مختلف البلدان اللاديمقراطية التي تسمح بتشكيل ثقافة سياسية جمعية نابذة لكل الصراعات الطائفية والقبلية.[1]

خلاصة الفصل :

تعددت التعاريف التي تناولت مصطلح التحول الديمقراطي، وضبطه عن باقي المصطلحات والمفاهيم المشابهة، إذ حاولت مختلف المدارس تفسير هذه الظاهرة نظرا للأسباب، والأليات من دولة لأخرى، والتحديات التي تواجهها.

[1]- شفيق احمد عبد الرحمن أبو حشيش، مرجع سابق، ص، 65.

الفصل الثاني

التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا

مقدمة الفصل:

تميزت نهاية الحرب الباردة في عقد التسعينات من القرن العشرين بتغيرات سياسية واجتماعية، اقتصادية، وعرفت توجها إفريقيا عاما صوب الديمقراطية والإصلاح السياسي، إلى درجة أطلق على عقد التسعينات **"ربيع الديمقراطية الإفريقي"**، وفي هذا السياق تبنت دول شمال إفريقيا عمليات بناء ديمقراطية قائمة على أساس التحول الديمقراطي كالجزائر المغرب، ليبيا، وذلك من خلال القيام بإصلاحات هيكلية تبعا لخصوصية كل بلد، وهذا ما سيتم توضيحه في هذا الفصل.

المبحث الأول: دوافع التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا

المطلب الأول: الدوافع السياسية

من بين أهم العوامل السياسية التي دفعت ببلدان شمال إفريقيا إلي عملية التحول الديمقراطي نجد:

أولا: مساوئ النظم السلطوية:

لقد كانت أغلب دول شمال إفريقيا في الثمانينات تحت حكم عسكري أو حكم الحزب الواحد وهو الأمر الذي أدى إلى احتكار السلطة في يد هيئة واحدة، والقضاء على المعارضة السياسية، وبذلك الانفراد بسلطة اتخاذ القرارات، ففي الجزائر ساد مبدأ وحدة السلطة السياسية التي كانت رهينة الحزب الواحد التي كرستها مجموعة من الدساتير كدستور 1963

في عهد **بن بله**، الذي اعتبر رئاسة الجمهورية المؤسسة الإدارية المركزية الرئيسية، وذلك لأهمية الصلاحيات الموكلة لرئيس الجمهورية في إطار نظام سياسي يقوم على الأحادية، أما دستور 1976في عهد **بومدين** فقد تضمن أحكام واضحة تدل على مدى اتساع سلطات رئيس الجمهورية وبالتالي السيطرة على كل القرارات السياسية .

إلى جانب الجزائر نجد ليبيا التي اتسمت بنظام دكتاتوري وقمعي، إذ قام **معمر القذافي** منذ توليه الحكم بعد الانقلاب العسكري في 1969، على ضبط الحكم في يده تفاديا لأي معارضة أو انقلاب، [1] فلم يكن هناك برلمان ولا سلطات واضحة، ولا حتى دستور لتنظيم الحياة السياسية، الأمر الذي أعطي فرصة **للقذافي** بتصفية كل من يعارض النظام أو يحاول تغييره.[2]

ثانيا: عدم الفعالية الدستورية والمؤسسية:

إذ نجد أن اغلب دساتير دول شمال إفريقيا لا تلبي المتطلبات الإنسانية لشعوبها، فهي في اغلب الأحيان لا تتصل بالواقع الفعلي الذي تعيشها هذه الدول، فقد كانت هناك فجوة كبيرة بين النصوص الدستورية والممارسة الفعلية، أما من الناحية المؤسسية فنجد اغلب دول شمال إفريقيا تعمل علي تكريس علوية السلطة التنفيذية على باقي السلطات، وهذا ما ينطبق على الجزائر التي شهدت أزمة بناء مؤسسي للسلطة السياسية حيث اتسمت هذه الأخيرة بضعف شديد وبعدم الفعالية والاستقلالية وانتشار نوع من الاختلال.[3]

إلي جانب الجزائر نجد ليبيا التي تم إلغاء دستور 1969 في عام 1979 من طرف الرئيس **القذافي**، وذلك باعتبار أن الدساتير تهدف إما لمنع طغيان السلطة أو لحماية أصحابها، وهما أمران لا حاجة لهما إذا كان الحاكم هو المحكوم وهو الشعب في الديمقراطية المباشرة، بالتالي قام بوضع **الكتاب الأخضر** بدلا من الدستور، إضافة إلي حل مجلس قيادة الثورة بالتالي أصبح هو الهيئة الحاكمة المطلقة.[4]

أما في المغرب فبالرغم من إقرار الدستور للتعددية السياسية منذ 1963 إلا أنها شكلية فقط، فقد عملت السلطة المغربية منذ الاستقلال على احتواء المجتمع المدني، وكرست هيمنة السلطة الحاكمة مقارنة مع باقي المؤسسات.[5]

ثالثا: تنامي أزمة الشرعية:

---

[1]- عائشة عباش، **"إشكالية التنمية السياسية، الديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس نموذجا"**، أطروحة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007-2008)، ص، 71.

[2] - سعد الدين حمداوي، **"سقوط نظام القذافي وأثره في انعكاس التهديدات الأمنية على تونس"، مذكرة ماستر** (جامعة ورقلة: كلية الحقوق، العلوم السياسية، 2014-2015)، ص، 12.

[3] - وهيبة عزري، **"الإصلاحات الدستورية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر"**، مذكرة ماستر(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015-2016)، ص ص، 36، 37.

[4]- عائشة عباش، مرجع سابق، ص ص، 71،70 .

[5]- شهرزاد صحراوي، **"هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب"**، أطروحة ماجستير،(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012- 2013) ، ص، 88.

ويظهر لنا ذلك في فقدان شعب أغلبية الدول في شمال إفريقيا الثقة بالأنظمة الحاكمة وفقدان مصداقية هذه الأخيرة في قدرتها على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، بالإضافة إلي عدم منح المواطنين الفرصة للتعبير السلمي عن مطالبهم والانتهاكات التي يتعرضون لها، وهذا ما يمكن إدراجه فيما عرفته الجزائر بين 4 و12 أكتوبر1988 من مواجهات دامية التي قادها الشعب الجزائري بمختلف الأحياء الشعبية للعاصمة ضد كل ما يرمز للدولة والحزب والتي خلفت أكثر من 400 ضحية.[1]

أما بالنسبة للمغرب فنجد دستور 1970 الذي ينظم الملكية والذي منح الملك وضعية مركزية في النظام السياسي، وسلطات واسعة رغم الإقرار بالتعددية السياسية في 1963 وتكوين أحزاب ونقابات، إلا أنها احتفظت بوسائل المراقبة على جميع القطاعات، كما عرفت انتفاضة ضخمة سنة 1981 التي عبر فيها الشعب المغربي عن غضبه من السياسة الاقتصادية التي انتهجتها البلاد، والتي قامت على الحد من التدعيم الموجه للمواد الأساسية.[2]

و يلاحظ أن أزمة الشرعية السياسية **Political Legistmarcy Crisis** قد تلازمت فيما بعد بما يعرف بأزمة الشرعية الدولية **International Legistimarcy Crisis**، فمع انتهاء الحرب الباردة وانهيار القطبية الثنائية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية في إ يطار سعيها لتكريس هيمنتها العالمية على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية كما هو الحال في ليبيا، محاولتا إظهارها في وضع الدول الخارجة عن المجتمع الدولي وذلك لإضفاء الشرعية على أعمالها العدوانية، وتدخلها في إطار إستراتيجيتها العالمية للهيمنة والسيطرة.[3]

رابعا: النظام الدولي:

انتشرت بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا موجة من التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث والتي أطلق عليها تسمية **"الموجة الثالثة"**، إذ قدر عدد الدول التي تحولت إلي الديمقراطية منذ 1975 إلي نهاية التسعينات بحوالي 30 دولة، ومن ثم بدء الضغط على النظم التسلطية للتحول إلى الديمقراطية خاصة مع بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي والتي جعلت من الديمقراطية من أولوياتها الخارجية، حيث كانت علاقة دول العالم الثالث مع الدول المتقدمة قائمة على السياسة الشرطية التي تهدف إلى الربط بين أداء الدولة عبر الإصلاح وتقديم مساعدات اقتصادية مالية مقابل فوائد كبيرة، خاصة فترة الثمانينات التي شهدت فيها دول القارة الإفريقية ركود اقتصادي أين توقفت مشروعات التنمية الإفريقية، إضافة إلي الركود الاقتصادي العالمي، والمديونية التي تعيش فيها هذه الدول، ومن أمثلة ذلك نجد الجزائر التي

---

[1]- منصور الخضاري، **" المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر"**، أطروحة ماجستير(جامعة **الجزائر:** كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004 - 2005)، ص ص، 98، 100.

[2]- عائشة عباش، مرجع سابق، ص، 69 .

[3]- محمد الاخصاصي، **"الإصلاحات في المغرب الحصيلة والمستقبل"**، مجلة المستقبل العربي، ع.444، فيفري 2016، ص ص، 69،44.

عرفت أزمة اقتصادية حادة بعد تدني أسعار النفط في،1986 والمغرب في 1984 بعد تدني أسعار الفوسفات.[1]

المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية

يعد العامل الاقتصادي بين أهم أسباب ودوافع المطالبة بالتغيير نحو الديمقراطية في شمال إفريقيا، وذلك بعد الفشل الاقتصادي الذي عانت منه هذه الدول، حيث نجد ان السياسات المتبعة بالمنطقة لا تتماشى مع متطلبات الواقع الإفريقي[2]، والتي ترتبت عنها عدة إفرازات بداية بركود معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، وعجز ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم المديونية وتراجع المستوى المعيشي بعد الأزمات الاقتصادية التي واجهتها اغلب هذه الدول، إذ نجد مثلا أن المغرب اتجهت مباشرة مع بداية الستينات إلى إصلاحات هيكلية، من خلال عدة خطط اقتصادية والتي كرست دور الدولة في الاستثمار والاهتمام بالصناعة، وقد ترتب عن هذه الخطط في البداية زيادة في معدلات النمو وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وحققت رفاه اقتصادي بفعل ارتفاع أسعار الفوسفات، ونمو الإنتاج مع بداية السبعينات إلى 5.8% سنويا، والاستثمار إلى 30%[3]، إلا أن ارتفاع أسعار الطاقة الذي عرفته الأسواق العالمية وانخفاض أسعار الفوسفات في السنوات الموالية ترتب عنه عجز كبير في الميزانية (سنتي 1976و1977)،ومع موجة الجفاف التي تعرضت لها المغرب وتدهور القطاع الزراعي وجدت الدولة عاجزة على تمويل مشاريعها، وبذلك توجه النظام المغربي إلى الإقراض من الخارج (البنوك والمؤسسات المالية الدولية) بسعر فائدة مرتفع، الأمر الذي كرس العجز في ميزانية الدولة في كل سنة وظهور اختلال في السياسة المالية، وهذا ما انعكس بالسلب على المجتمع المغربي[4]، بالإضافة إلى المغرب نجد أيضا الأزمة الاقتصادية التي عانت منها الجزائر في 1986 وذلك مع الأزمة النفطية، فباعتبار ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى إذ يعتمد على عوائد البترول بنسبة كبيرة فان أول انخفاض لأسعار البترول في الأسواق العالمية 1986 (حيث انخفض إلى دون 10 دولار) أدى إلي دخول البلاد في أزمة اقتصادية خانقة تمثلت في التبعية الاقتصادية للخارج، وذلك للاعتماد الكلي على الواردات الخارجية وتبعية غذائية خطيرة، حيث سيطرت المواد الغذائية على 68% من واردات الاقتصاد الوطني وذلك نتيجة الضعف الكبير في الإنتاج الفلاحي وتهميشه وسوء توزيع الثروة.[5]

أما ليبيا فبالرغم من الثروات الهائلة التي تزخر بها خاصة النفطية منها، إلا أن انتشار الفساد الذي عرفته فترة حكم **القذافي** في كافة القطاعات وعدم العدالة في توزيع الثروات

---

[1]- شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص، 22.

[2]- وهيبة ماجة، **"معوقات الانتقال الديمقراطي في بلدان الحراك العربي 2012- 2011 دراسة حالة تونس"**، أطروحة ماجستير، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص،69 .

[3]- بلال موزاي، **"دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في المغرب 2012- 1996 "**، أطروحة ماجستير(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية،2013-2014)، ص، 87 .

[4]- شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص، 87

[5]- لطيفة بن عاشور، **"آليات التحول الديمقراطي في الجزائر"**، مذكرة مستر،(جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسة 2013-2014)، ص ص، 20، 21.

أدى إلي حالة تخلف حادة في المجتمع الليبي.[1]

المطلب الثالث: الدوافع الاجتماعية:

وتتمثل أهم هذه الدوافع في:

أولا: أزمة البطالة وارتفاع نسبة الفقر والأمية وغياب العدالة الاجتماعية:

وهذا راجع إلي السياسة التنموية والاقتصادية التي تعتمدها بلدان اغلب دول شمال إفريقيا، وما تسببه من فوارق اجتماعية ضخمة وما تبرزه من فقر وجهل، أمية، ارتفاع في معدلات البطالة، انتشار الفساد، تدني المستوى المعيشي، تغييب للطبقة الوسطى وطغيان الطبقة البرجوازية[2].

ففي المغرب مثلا نجد الانعكاس السلبي للازمة الاقتصادية على المجتمع المغربي والتي تمثلت مظاهرها في زيادة الضرائب وتجميد الأجور، ارتفاع نسبة البطالة من 10.7% في 1982 إلى 14.3% في 1987 وتركزها لدى الفئة الحاملة للشهادات العليا[3]، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية وتدني القدرة الشرائية وانخفاض المستوى المعيشي خاصة لدى الطبقة الفقيرة والوسطى، مقابل ظهور طبقة برجوازية تضم كبار التجار وملاك الأراضي[4]، ما أدى إلي انتفاضات شعبية والقيام بمظاهرات في 1984-1990، وهذا الضغط الشعبي حفز المعارضة المغربية لإعلاء صوتها والمطالبة بإصلاحات شاملة، ما دفع الملك **حسين الثاني** إلي تعديل الدستور سنة 1992 وتبني بعض مطالب المعارضة كتمهيد لتشكيل حكومة التناوب التوافقي فيما بعد.[5]

ونفس الشيء بالنسبة للجزائر بحيث تميز الوضع الاجتماعي في الثمانينات بارتفاع نسبة النمو الديموغرافي بشكل كبير، حيث بلغت 3.2% وذلك ما انعكس سلبا على المستوى المعيشي والظروف الاجتماعية للمواطنين في ظل الأزمة الاقتصادية سنة،1986 ما أدى إلي ارتفاع نسبة الأمية سنة 1989 إلي 7.5 مليون أمي، وتفشي ظاهرة البطالة بفعل تراجع مناصب الشغل إلي 56 ألف منصب سنة 1989 بعدما كان 130 ألف منصب في 1980 1984[6]، ما دفع الشعب الجزائري للقيام بمظاهرات 5 أكتوبر 1988 مطالبا بالعدالة الاجتماعية، ودفع الدولة للقيام بمجموعة من الإصلاحات كتلبية الحاجيات الأساسية المستعجلة، وحل مشكاة التشغيل وتقليص حدة التبعية إزاء السوق الدولية.[7]

أما فيما يخص ليبيا فنجد تدهور الأوضاع الاجتماعية، انتشار الجهل والأمية والفقر،

---

[1] - سعد الدين حمداوي، مرجع سابق، ص، 12.
[2] - وهيبة ماجة، مرجع سابق، ص ص، 41، 68.
[3] - بلال موزاي، مرجع سابق، ص، 112.
[4] - شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص، 87.
[5] - بلال موزاي، مرجع سابق، ص، 112.
[6] - وهيبة ماجة، مرجع سابق، ص ص، 101، 102.
[7] - شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص، 91.

غياب العدالة الاجتماعية، اثر اعتماد **القذافي** على عقلية البداوة والقبيلة في حكمه ومزجها بالسياسة.[1]

[1]- سعد الدين حمداوي، مرجع سابق، ص، 12.

المبحث الثاني: معوقات التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا

المطلب الأول: معوقات سياسية

تعاني اغلب دول شمال إفريقيا من عدة معوقات سياسية التي تحول دون تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي فيها، ويمكن حصرها في:

-فساد الأنظمة السياسية:

والتي يمكن إرجاعها إلي سيطرة فئة معينة علي الحكم وتركيز السلطة فيها، واحتكارها، وذلك بالعمل على التعديلات الدستورية بما يتلاءم مع مصالحهم الشخصية ويضمن لهم البقاء في السلطة لمدة أطول.

- **التوظيف السطحي والارتجالي لمفهوم الديمقراطية:** وهذا ما افرز واقعا تغلب عليه الفوضى والعنف وانتهاك سيادة القانون، فبالرغم من وجود عدة نصوص قانونية التي تنظم الحياة السياسية والمدنية للأفراد وتحمي حقوقهم، إلا أنها تبقى ذات طابع شكلي فقط فلا يتم تطبيقها على ارض الواقع، ما أدى إلي انتشار الفساد، الرشوة، الوساطة والانحدار القيمي.
- **تفشي ظاهرة الميلشيات المسلحة:** وذلك راجع إلي الاستخدام الكثيف للسلاح الأمر الذي أدى إلي انتشار العنف والخراب الذي أصبح يجوب المنطقة دون القدرة على السيطرة عليه، وبلورة تهديدات أمنية جديدة كما هو الوضع في ليبيا خاصة بعد سقوط نظام **القذافي** 2011[1].
- **غياب الإرادة السياسية المستقلة:** والتي تنأى بنفسها عن التدخلات الخارجية، وضعف الأجهزة الأمنية الأمر الذي أدى إلي انتشار الجرائم المنظمة والإرهاب.
- **غياب الشخصية القاعدية:** التي لها رؤية واضحة لمشروع النهضة، الأمر الذي افرز شخصية متذبذبة غير قادرة علي بناء تصور مشترك.
- **فشل سياسة الحكومات في دول شمال إفريقيا:** وذلك لتمركز السلطة في فئة واحدة الأمر الذي أدى إلي تدهور معدلات التصويت في الانتخابات نتيجة غياب الثقة بالسلطة الحاكمة.
- **تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية:** إذ تعتبر المؤسسة العسكرية من بين أقوى المؤسسات الرسمية في الدولة والتي يمكن لها أن تلعب دورين إما بدفع مسار التحول الديمقراطي أو إعاقته.[2]

---

[1]- سعد الحسين عبدولي، **" في سوسيولوجيا الثورات العربية من خلال الثالوث الزمني : محاولة تحليلية استشرافية لمظاهر التغيير (الحدود والتناقضات)"**، مجلة العلوم الإنسانية، الاجتماعية، 19جوان 2015، ص، 234.

[2]- زهيرة مودع، **" الترسيخ الديمقراطي، معوقاته الداخلية، الخارجية في الأنظمة السياسية العربية: دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة مستر(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014)، ص، 94.

المطلب الثاني: معوقات اقتصادية

من بين أهم العوائق الاقتصادية التي تواجهها بلدان شمال إفريقيا نجد:

- **الاعتماد علي الاقتصاد الريعي:** إذ نجد أن اغلب بلدان شمال إفريقيا تقوم بالاعتماد الشبه الكلي على عوائد المحروقات كمصدر أساسي للدخل القومي والمعادن، وهذا ما نجده في ليبيا والجزائر إذ تعتمد هذه الأخيرة على عوائد المحروقات بنسبة 97%، أما المغرب فنجد أنها تعتمد على الفوسفات بنسبة اكبر، وهذا ما يجعل منها اقتصاديات ريعية.[1]
- **فشل السياسات التنموية:** وذلك راجع إلي عدم نجاح سياسة التخطيط والتسيير لا سيما فيما يتعلق بالتشغيل والتوازن بين التكوين والتوظيف ومعادلة الإنتاج والاستهلاك والتحكم بالنمو بصورة عامة، ما أدى إلي خلق تفاوت على المستوى الاجتماعي بين سكان الحضر والأرياف.
- **ضعف الهياكل الاقتصادية:** وذلك راجع إلي ضعف الناتج المحلي وزيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية، ما أدى إلي انخفاض الدخل الفردي وتوسع دائرة الفقر والبطالة.
- **التبعية الاقتصادية للخارج:** ويظهر ذلك في مستوى المبادلات التجارية إذ تقوم دول شمال إفريقيا بتصدير بعض المنتجات الفلاحية والطاقية ذات القيمة المنخفضة بينما تقوم باستيراد المنتجات المصنعة ذات القيمة المضافة، وهذا ما يعكس بالسلب على الميزان التجاري ويجعلها في تبعية تجارية للخارج، وارتفاع نسبة المديونية الخارجية، خاصة في ظل الاستجابة لشروط المؤسسات الدولية المالية من حيث إعادة الهيكلة.[2]

المطلب الثالث: معوقات اجتماعية

– **أزمة الاندماج الوطني (مشكلة الولاءات) :** يلاحظ أن الولاء في دول شمال إفريقيا يعود إلي العشائرية والمذهبية وكذا الطائفية بدلا من الولاء للدولة الوطنية[3]، وتعود أسباب هذه الأزمة إلي عجز نظم هذه الدول عن التعامل مع التعدد العرقي للمجتمع الواحد وفشلها من تحقيق المساواة بين مختلف الطوائف المكونة له ما أدى إلي علو الولاءات التحتية (دون الوطنية) على العلو الوطني، وظهور صراعات بين الجماعات فيما بينها من جهة وبين هذه الجماعات والنظام السياسي من جهة أخرى في تعميق مفهوم القبلية (كأزمة الهوية في الجزائر بين الأمازيغ والعرب)، بالتالي ظهور عدم التجانس الاجتماعي الذي يمثل القاعدة الأساسية لتقوية الوحدة الوطنية والذي يساهم توحيد قاعدة قوانين التعايش السلمي المشترك والتحول من مرحلة الانتماء للقبيلة إلي الانتماء للدولة الوطنية وهذا الذي يمكن

[1] - عائشة عباش، مرجع سابق، ص، 65.
[2] - عائشة عباش، مرجع سابق، ص، 66.
[3] - عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص، 56.

إرجاعه إلي عدة أسباب منها: الإخفاق في عملية بناء الدولة والأمة وإدارة شؤونها، والفشل في إدارة القضايا والأزمات[1].

– **غياب الثقافة السياسية:** إن غياب ونقص الوعي والثقافة السياسية بسبب تفشي الجهل والأمية قد يؤدي إلي حالة لا استقرار داخل الدولة، وهو الأمر الذي يشكل عائق أمام تحقيق الديمقراطية، وذلك لعدم وجود لغة تفاهم مشتركة بين القوى السياسية من جهة وبين الطبقات الاجتماعية من جهة أخرى، إذ تعتبر الثقافة السياسية مدخلا أساسيا للبناء الديمقراطي فهي المحددة لدرجة شرعية النظام القائم، كما تشجع علي الممارسة الفعالة للديمقراطية من جانب الحاكم والمحكومين وذلك عن طريق المشاركة الشعبية في العملية السياسية، وكذا تشكيل ثقافة سياسية جمعية نابذة لكل الصراعات الطائفية.[2]

المبحث الثالث : نتائج التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا

المطلب الأول: في المجال السياسي

حققت بعض دول شمال إفريقيا نوع من الانفتاح في المجال السياسي ويظهر ذلك في مختلف الإصلاحات السياسية التي قامت بها هذه الدول والتي يمكن إجمالها في:

- تكريس التعددية السياسية والتي أخذت به كمبدأ مؤسس للنظام السياسي بعد استبعادها لخيار الحزب الواحد[3]، وأفضل مثال على ذلك نجد الجزائر التي تبنت مبدأ التعددية الحزبية سنة 1989، التي اعتبرت نقطة تحول في المسار السياسي

[1] - محمد الاخصاصي، مرجع سابق، ص،67.

[2] - عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص، 56.

[3] - الهواري سته، **" الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة السياسية العربية، الاستثناء المغربي"**، معهد الدراسات الأمنية، جنوب إفريقيا، ص، 21، علي الرابط : www.issafrica.s3.amazonaws.com، يوم: 2018/04/12 على الساعة: 21:30.

الجزائري بعد تنحية الحزب كهيئة دستورية تحتكر العمل السياسي، حيث بلغ عدد الأحزاب إلي 60 حزب، وفي إطار التعددية الحزبية تم إجراء أول انتخابات تشريعية التي كانت الأولي من نوعها من حيث الشفافية والمصداقية، وذلك في 1991 التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

- إعادة الهيكلة لأطرها الدستورية والمؤسسية وتطوير مؤسسات المجتمع المدني، وهذا ما يظهر لنا في مختلف التعديلات الدستورية التي شهدتها بعض دول شمال إفريقيا، فالجزائر مثلا قامت بعدة تعديلات كدستور 1989 الذي سمح بالتعددية الحزبية، ودستور 1996 الذي تضمن بعض من الإصلاحات في قانون الأحزاب والانتخابات، ونص على إنشاء مجلس الأمة إلى جانب المجلس الشعبي الوطني وتشكل البرلمان من هاتين الغرفتين، بالإضافة إلي تعديل 2002 الذي أعطى اللغة الأمازيغية وضع قانوني وتم الاعتراف بها كلغة وطنية، وذلك اثر اندلاع انتفاضة البربر في 18افريل 2001 بسبب تلقي الشاب **"قرماح محمد"** المدعو **"ماسينيسا"** مصرعه على يد جندي من الدرك، ما أدى إلي إشعال منطقة القبائل وجعل أفرادها يقومون بعمليات شغب وتخريب.[1]

إلي جانب الجزائر عرفت المغرب هي الأخرى عدة إصلاحات أبرزها دستور 14 جوان 2014 وذلك اثر الاحتجاجات التي عرفتها المغرب في 20 فيفري 2011، التي كانت تطالب بالمزيد من الإصلاحات خاصة في الجانب السياسي لتفرز لنا دستور 2011، وإخراج الإصلاح الدستوري من طابعه النخبوي إلي نقاش مفتوح شاركت فيه مختلف مكونات المجتمع من أحزاب ونقابات.[2]

وفي المقابل عرفت بعض من الدول الإفريقية تراجع الأوضاع إلى أسوء ما كانت عليه إلى درجة انهيار الدولة، وهذا ما يعكسه لنا الوضع الليبي خاصة مع اغتيال **معمر القذافي** في،2011 إذ تحولت الثورة من سلمية إلى ثورة مسلحة وبروز عدة مشاكل أهمها مشكلة الهوية، بالإضافة إلي افتقاد الدولة للمؤسسات التي يمكن للشعب أن يلتف حولها (كالجيش والذي كان ولاؤه **للقذافي** لا للدولة فقد كان أشبه بميليشيات) كالقضاء، والسلطة التشريعية فلم يكن للدولة أي دستور لتنظيم الحياة السياسية بل كانت تحتوي على **كتاب اخضر** الذي كان يعتبره **القذافي** كحل لجميع مشاكل البشرية وليس للدولة فقط [3]، وهذا ما أدى إلى نمو الهويات الفرعية وتكريس إشكالات الهوية الوطنية وعودة القبائل للتأثير في مجريات أمور الساحة السياسية، وما زاد الأوضاع سوءا هو التدخل الخارجي كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ما أدى انهيار الدولة وانتشار كتائب المليشيات المسلحة.[4]

[1] - وهيبة عزري، مرجع سابق، ص ص، 76، 100.
[2]- بلال موزاي، مرجع سابق، ص، 103.
[3] - عائشة عباش، مرجع سابق، ص، 71.
[4] - سعد الدين حمداوي، مرجع سابق، ص، 34.

المطلب الثاني: في المجال الاقتصادي

في اطار التحول الديمقراطي الذي عرفته دول شمال إفريقيا ومع مختلف التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها معظم هذه الدول يمكن القول بأنها تمكنت ولو بنسب متفاوتة من تحقيق نوع من الانفتاح على الإقتصاد العالمي، سواء عبر تغيير أنظمتها الإقتصادية وتبني أنظمة جديدة، أو عبر الإصلاحات الهيكلية والدخول في اتفاقيات الشراكة كالشراكة المتوسطية، حيث نجد أن الجزائر التي تبنت النهج الاشتراكي منذ استقلالها عرفت نوعا من التراجع الاقتصادي وانخفاض نسب التنمية وتدهور الأوضاع الاجتماعية خاصة مع الأزمة العالمية 1986 التي ترتبت عن انخفاض أسعار النفط، وكذا السياسة الاستهلاكية التي تبناها النظام[1] في تلك الفترة، إلا أن التغيرات السياسية التي واكبتها خاصة الانفتاح السياسي الذي عرفته 1989 قامت بالتخلي عن النهج الاشتراكي لتقوم بإتباع النهج الليبرالي في التسيير الإقتصادي أو ما يعرف بسياسة الانفتاح[2].

أما الحالة الليبية فتبقي حالة خاصة فبدل تحسن الأوضاع اثر التحول الديمقراطي نجد أنها تراجعت إلي أسوء ما كانت عليه، فبالرغم من امتلاكها للثروات كالثروة النفطية إذ تحتل المرتبة الخامسة عالميا في احتياطات النفط الصخري، ونجاحها في إحداث قطيعة مع النظام الديكتاتوري إلا انه لم يكن هناك عدالة في توزيع الثروات الأمر الذي أدى إلي توسع دائرة التخلف، خاصة بعد سقوط نظام **القذافي** في 2011 حيث أصبحت الأوضاع الاقتصادية في تراجع حاد ومستمر.[3]

[1] - شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص، 57.
- لطيفة بن عاشور، مرجع سابق، ص،28.[2]
[3] - سعد الدين حمداوي، مرجع سابق، ص، 10.

المطلب الثالث: في المجال الاجتماعي

تمكنت بعض الدول في شمال إفريقيا من تحقيق بعض المكاسب الاجتماعية في اطار التحول الديمقراطي ويظهر لنا ذلك في مختلف المبادرات، الحوارات، والقوانين في سبيل تحقيق وإرساء العدالة الاجتماعية، ففي الجزائر نجد قانون الوئام المدني الذي قام به الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** بعد فوزه بالانتخابات سنة 1999، الذي مثل بداية لحل الأزمة التي شهدتها البلاد اثر استقالة الرئيس السابق **اليمين زروال، و**الصراع الذي قام بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، خاصة بعد شن هجوم إعلاني ضد الجنرال **محمد بتشين و**اتهامه بالفساد والرشوة، وقد تضمن الخطاب في اطار قانون الوئام المدني برنامجا شاملا حول استعادة السلم والأمن، ودفع الاقتصاد الوطني ومحاربة الفقر والمشاكل الاجتماعية وإحقاق حق ضحايا العنف والتكفل بهم.

إلي جانب قانون الوئام المدني نجد مطلب المصالحة الوطنية، بعد فوز الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** للمرة الثانية في انتخابات 2004 الذي دخل ضمن برنامج الحكومة، حيث نص على وقف إراقة الدماء، وإرساء السلم، ووضع حد نهائي للعنف ورفع المظالم التي أفرزتها ألازمة، ثم نجد تعديل 2008 للدستور الذي ركز على ترقية حقوق السياسة للمرأة وتمكين الشعب من حرية اختيار حاكمه.

بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وضمان الملكية الخاصة وكذا حرية التعبير وتأسيس الجمعيات بالإضافة إلى حرية الإعلام والصحافة، وذلك بعد صدور قانون الإعلام في 1990 الذي جعل قطاع الإعلام يعرف تحولا جذريا ووضع حدا لاحتكار الدولة لميدان الإعلام، والذي نص على حق المواطنين في الحصول على الإعلام الكامل والموضوعي للواقع على المستوى المحلي والدولي.[1]

وفي المغرب نجد أنها قامت هي الأخرى بعدة إجراءات في ظل الدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك بتأسيس جمعيات وإدخال تعديلات وإصلاحات، إلى جانب المصادقة على بعض الاتفاقيات الدولية، إضافة إلى إنشاء هيئات ومؤسسات للدفاع عن حقوق الإنسان، وهذا ما نجده في الدستور الجديد 2011، الذي ركز على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات المدنية والسياسية وتحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء ومكافحة كل أشكال التمييز بين الجنسين، بالإضافة إلى تحريم التعذيب وانتهاك حرمة المنازل وسرية الاتصالات الشخصية [2]، بالإضافة إلى دسترة هيئة الحاكمة الجيدة وحقوق الإنسان وحماية الحريات والتكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الواحدة، وضمان الحماية الشخصية للمواطن، وحرية الصحافة والرأي والتعبير، وبذلك توسيع دائرة الحقوق والحريات.[3]

---

[1] - وهيبة عزري، مرجع سابق، ص ص، 75-112.
[2] - بلال موزاي، مرجع سابق، ص، 125.
[3] - محمد الاخصاصي، مرجع سابق، ص، 69.

وفي المقابل نجد ليبيا التي مازالت تعاني من عدة أزمات حادة رغم نجاح الثوار في فرض إرادتهم والقضاء على النظام الدكتاتوري الذي كان يمارسه **ألقذافي** ضد شعبه، إذ مازال الشعب الليبي يعاني من المحسوبية القبلية المترتبة عن التقسيم الجغرافي البشري لسكان ليبيا، ونظام القبيلة الذي لا يزال يتحكم في تسيير الدولة، وانتشار مختلف الانتهاكات في حقوق الإنسان، وظهور أزمة الهوية الوطنية، وانتشار الأسلحة والميليشيات المسلحة وظاهرة الإرهاب، وبذلك تحول ليبيا إلى دولة فاشلة في كل المقاييس وأصبحت تمثل تهديدا امنيا للعديد من الدول المجاورة .[1]

[1] - سعد الدين حمداوي، مرجع سابق، ص ص، 16، 41.

خلاصة الفصل:

ومما سبق يمكن القول بان القيادة السياسية لدول شمال إفريقيا اتخذت قرار التحول الديمقراطي كحل للازمة الداخلية التي أثارتها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتي تمثلت في أزمة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، التي أثارت غضب شعوب المنطقة، وهزت شرعية النظم القائمة ما دفعها إلي القيام بإصلاحات هيكلية، وإعادة بناء نظمها كوسيلة لكسب الشرعية الدولية، باستثناء بعض الدول (ليبيا) التي تراجعت أوضاعها إلي أسوء ما كانت عليه.

الفصل الثالث

دراسة الحالة التونسية مع التحول الديمقراطي

مقدمة الفصل:

شهدت المنطقة العربية عامة، وتونس خاصة انطلاقا من 2011 أحداث سياسية، والتي نجحت في إسقاط النظام التسلطي للرئيس السابق "بن علي" والذي فتح الباب أمام مسار التحول الديمقراطي، الذي يهدف إلى بناء مؤسسات ديمقراطية متعددة، تضمن تحقيق الحريات والكرامة ذلك بالرجوع إلى خلفيات سياسية، اقتصادية، واجتماعية والتي كانت دافعا نحو هذا التغيير، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل.

المبحث الأول: التطور التاريخي للنظام السياسي التونسي (تونس قبل الربيع العربي)

المطلب الأول: الظروف التاريخية لنشأة دولة تونس الحديثة

أولا: الحماية الفرنسية على تونس:

بدأ التدخل الفرنسي على تونس سنة 1858 بعد أن فرضت فرنسا على **الباي محمد الصادق** ميثاق عرف **"بعهد الأمان"** الذي أصبح الفرنسيون بموجبه يمارسون الحماية على سائر سكان تونس بما فيهم الأوروبيين، وبذلك تحولت تونس إلى بلد شبه مستعمر منذ 1860 .[1]

لكن بعد **"مؤتمر برلين"** 1878 الذي تم بموجبه تنازل إنجلترا وألمانيا عن تونس لصالح فرنسا، أصبحت تونس مستعمرة فرنسية ودخلت الجيوش الفرنسية إلى تونس بقيادة **"جول فيري"** وذلك في 12 ماي 1881، وتم التوقيع على **"معاهدة باردو"** (معاهدة الحماية من قبل **الصادق لباي**)، ثم التوقيع على معاهدة المرسي في 1883 التي أصبحت تونس بموجبها تحت السيطرة المباشرة لفرنسا في كل المجالات إلى غاية منتصف القرن ال20 (1956-1955)[2]..

ثانيا: النضال السياسي التونسي:

لعبت الحركة الوطنية دورا بارزا في تحقيق الاستقلال من خلال نضالها على جميع الأصعدة، وشخصياتها البارزة التي عملت على مقاومة الاستعمار الفرنسي وتحرير البلاد، وتعود بدايتها إلى 1907 والتي تمثلت في ظهور [3]**جماعة "الشباب التونسي"** وذلك بإصدارها لجريدة **"التونسي"**، لكن سرعان ما تم قمع هذه الحركة من قبل السلطات الاستعمارية خاصة بعد الاصطدامات الدامية التي حدثت مع الجالية الأوروبية إثر حرب طرابلس والانتفاضة الشعبية بمدينة تونس في 1911، إلا انه انطلاقا من الحرب العالمية الأولى ومع إعلان الرئيس الأمريكي لمبادئه ال14 التي أكد فيها على حق الشعوب في تقرير مصيرها أعطت للحركة الوطنية المعطيات الكافية[4]، وبدأ النضال السياسي التونسي تحت شعارات متباينة بالتنشيط على الساحة السياسية، وذلك تبعا لتباين إيديولوجيات مناضليها (اشتراكية، برجوازية، رأسمالية...)، لكن كلها لم تطالب بالاستقلال التام بل نادت إلي القيام بإصلاحات سياسية، اجتماعية في ظل حماية فرنسية، وهذا ما يظهر لنا في الحزب الحر الدستوري التونسي الذي تأسس في 1920 بزعامة **عبد العزيز الثعالبي** والذي يتكون من

---

[1] - عائشة عباش، مرجع سابق، ص، 82.

[2] - منير حرز الله، **"الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011"**، مذكرة مستر (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015) ص، 36.

[3]- ليلى سيدهم، **"إشكالية التحول الديمقراطي في تونس"**، أطروحة ماجستير منشورة (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008-2009) ص، 60.

[4]- ليلى سيدهم، مرجع نفسه، ص، 61.

المالكين العقاريين وأصحاب التجارة والأرستقراطيين، ومن أهم أهدافه نجد الإبقاء على الحماية الفرنسية لتونس ووضع دستور تونسي قائم على الفصل بين السلطات واحترام الحريات الفردية، وحق الملكية الخاصة، وتكوين برلمان تونسي يمثل فيه التونسيون نسبة ثلثين والفرنسيون بثلث. وعليه فقد كان الحزب يعبر عن إيديولوجية ليبرالية، إصلاحية، اندماجية مع فرنسا[1] وقد انشق عنه **الحزب الإصلاحي التونسي** الموالي لجماعة **حسن العلاني**، وفي 1934 حدث انشقاق أخر في الحزب بين تيار أول يمثله القادة الأوائل عبد العزيز الثعالبي وتيار يمثله **محمد الماطري** و**الحبيب بورقيبة** اللذان شكلا **الحزب الحر الدستوري الجديد** وذلك في 02 مارس 1934 بمؤتمر قصر الهلال، والذي واصل إلى دعوة فرنسا إلى الرجوع إلى روح الحماية[2] التي نص عليها في **"معاهدة باردو"**، واستمر **الحزب الحر الدستوري الجديد** على مواقفه تحت قيادة **بورقيبة** وظل الاستقلال غائبا عن برنامجه وأهدافه طوال فترة حكمه إلى غاية 1946 حيث طرحت فكرة الاستقرار على الطريقة **البرقيبية**

ثالثا أزمة الاستقلال وإعلان الجمهورية :

تعود أسباب هذه الأزمة إلى قبول **حزب الدستور الجديد** لفكرة الحكم المحلي التي عرضتها فرنسا، وتوقيعه لاتفاقية الاستقلال الداخلي في 1955، وهذا ما أحدث شق عميق شق النخبة الوطنية وكانت له تداعيات خطيرة إذ أصبح الشعب التونسي منقسم إلى قسمين:

أ. قسم مؤيد لهذه الاتفاقية بالتالي موالي لرئيس **الحزب الحر الدستوري الجديد "بورقيبة"** والديوان الوطني.

ب. و قسم معارض لهذه الاتفاقية وموالي للأمين العام **للحزب الدستوري الجديد "صالح بن يوسف"** ولجماعة الأمانة العامة، وقد استطاع تأييد الجماهير وتيارات فكرية، وأحزاب سياسية، ومنظمات نقابية والذي مكنها من تحقيق الاستقلال التام في 20 مارس 1956[3]، وبعد الاستقلال أخذ نظام الحركة بالتراجع خاصة بعد تولي **"بورقيبة"** الحكم، حيث تم تعيينه عام 1956 رئيس للوزراء من قبل اللجنة الدستورية والذي كان يرى في المعارضة السياسية خاصة اليوسفية فتنة يجب القضاء عليها، وعليه فقد حسم الصراع لصالح **الجناح البورقيبي التحديثي المفرنس** على حساب **الجناح الوطني العروبي الإسلامي**.[4]

[1]- منير حرز الله، مرجع سابق، ص، 36.
[2]- عائشة عباش، مرجع سابق، ص، 83.
[3]- منير حرز الله، مرجع سابق، ص ص، 37، 38.
[4]- عائشة عباش، مرجع سابق، ص، 86.

المطلب الثاني: التجربة الديمقراطية في عهد بورقيبة

بعد الإعلان عن الاستقلال التام للبلاد في 20 مارس 1956، أصبح الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية التونسية وذلك في 25 جويلية 1957 بعد ما تم إلغاء الملكية وخلع **الباي محمد الأمين** (أخر ولاة الدولة الحسينية في تونس)، وإعلان الجمهورية [1] تحت حكم رئيس علماني مشبع بالثقافة الفرنسية، وأسس بغطاء **من الحزب الحر الدستوري الجديد** حكما شموليا للبلاد.[2]

واعتمد على توثيق العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها **الإتحاد العام التونسي للشغل** إذ أصبح الاتحاد جزأ من منظومة الحكم التونسي[3]، واتجه **بورقيبة** إلى بناء دولة عصرية وفق النموذج الغربي المثالي الذي يجب الاقتداء به، وفتح اسم تحديث المجتمع التونسي واستيراد الحداثة الغربية وتمتين العلاقة مع فرنسا[4].

إضافة إلى ذلك تم إقرار مجموعة من الأحكام العامة التي تتضمن وتنظم حقوق الأفراد، وتقرير المشاركة السياسية للمرأة، والمساواة بين الجنسين[5]، بالإضافة إلى توحيد التعليم وتعميمه عن طريق سن قوانين لإصلاح التعليم وإنشاء مدارس عصرية جديدة مجانية لكل التونسيين بجميع فئاتهم الاجتماعية.[6]

وفي المقابل عمل على طمس الهوية العربية وقهر الإسلام ففي 1958 قام بوضع قانون يخص بإلغاء المحاكم الشرعية، وتهميش السلطات الدينية، وغلق جامع الزيتونة الذي يعتبر أعرق جامعة إسلامية وحضر التعليم الشرعي فيه والقيام بتحويل بعض المساجد إلى مستودعات ومخازن، ولعل أخطر ما فعله هو إعلانه في مؤتمر سنة 1974 بأن **القرآن الكريم** متناقض ويشمل على بعض الخرافات[7].

وفي 01 جوان 1959 وضع دستور جديد كرس بشكل مطلق الحكم الرئاسي وتمتع بصلاحيات واسعة جعلته الحاكم المطلق، فلم يكن يرى في الديمقراطية آلية صالحة لتأسيس الدولة والحفاظ على استقرارها، بل كان يؤمن بضرورة حماية ما يسميه **"هيبة الدولة"** التي لا تتحقق إلا بزعيم قوي يجمع كل السلطات في يده، وهذا ما أدى به إلى عدم الاعتراف بالتعددية السياسية، واعتبار كل شكل من أشكال المعارضة فتنة قد تؤدي إلى خلق عدم استقرار في البلاد[8]، خاصة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها العسكريون والمدنيون

---

[1]- منير حرز الله، مرجع سابق، ص، 38.
[2]- أمين البار، **"دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية"**، مرجع سابق، ص، 14 .
[3]- عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص، 72.
[4]- منير حرز الله، مرجع سابق، ص، 38.
[5]-يوسف العياضي، **"التحولات السياسية الراهنة وأثارها على إرساء مبدأ الديمقراطية في تونس"**، مذكرة ماستر (جامعة بسكرة :كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014 2015) ص، 30.
[6]- رنا العاشوري سعدي، **"التجربة الديمقراطية في تونس، هاجس متأصل ومسار متعثر"**، ص، 158، علي الرابط : www.caus.org، يوم: 2018/07/02، على الساعة : 10:00.
[7]- يوسف العياضي، مرجع سابق، ص، 129.
[8]- ليلى سيدهم، مرجع سابق، ص، 68.

في 1963 ما جعل الرئيس يتخذ بنظام الحزب الواحد ومنع التعددية الحزبية وتوقيف كل نشاط سياسي خارج عن هياكل الحزب الحاكم (**الحزب الحر الدستوري** الجديد والذي تحول بعدها إلى **الحزب الاشتراكي الدستوري** 1964 عند انتهاج السياسة الاشتراكية)، مستعينا لذلك **بالاتحاد العام التونسي للشغل** الذي تحالف مع الحزب الحاكم[1] مع تبني الاشتراكية مما أدى إلى غياب مجتمع مدني وهيمنت على البلاد أحادية التسيير، إضافة إلى استغلال الرئيس للدولة واحتكاره لها ليعطل كل الصحف المعارضة، وإلغاء الحريات الأساسية. وفي عام 1972 قامت المنظمات الطلابية بالاحتجاج فقبلت بالقوة و العنف [2]، وما زاد من تعميق جذور الحكم الفردي هو مبدأ الرئاسة مدى الحياة **" لبورقيبة"** الذي أقره الدستور في 1975 والذي ألغى مقوما من مقومات الديمقراطية وهو التداول السلمي على السلطة[3].

و لكن بسبب السياسة القمعية التي اتبعها بورقيبة اتجاه معارضيه، ظهر تيار إصلاحي في **الحزب الاشتراكي الدستوري** ينادي بدمقرطة الحزب والدولة ونشأ صراع كبير بين التيارات داخل الحزب. فقد قام **الإتحاد العام التونسي للشغل** بإضراب عام في 1978 وهذا ما دفع ب **"بورقيبة"** إلى إسناد مهام للوزير الأول **"محمد المزالي"** المعروف بتوجهاته الديمقراطية بالتالي الانتقال إلى مرحلة جديدة تتاح فيها الفرصة للتعددية الحزبية، وذلك بعد إعلان الرئيس **بورقيبة** قبوله للتعددية السياسية في افريل 1981 بشرط إعلان تخليها عن العنف والتعصب الديني، وبالتالي إجراء انتخابات تشريعية، إلا أن الحزب قام بتزوير الانتخابات وبذلك لم يتم تمثيل أي حزب معارض في البرلمان التونسي[4] .

أما من الناحية الاقتصادية فقد انتهجت تونس سياسة اقتصادية اشتراكية طوال الستينات والتي أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية للمواطنين، ثم تحولت بعد ذلك إلى الليبرالية التي أسست لهيمنة الطبقة البرجوازية وتعمق التبعية للخارج [5]، مما أدى إلى زيادة الفقر، والبؤس، وانتشار البطالة، وظهور صراعات اجتماعية رافضة لهده الوضعية ومنددة بالاستغلال والحرمان الاقتصادي، مما أدى إلي **انتفاضة الخبز** عام 1984 وذلك بعد ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة لرفع الدعم الحكومي لها، وما زاد من تدهور الوضع الإقتصادي وتدني المستوى المعيشي هو **الأزمة الاقتصادية العالمية** 1986[6].

المطلب الثالث: التجربة الديمقراطية في عهد بن علي:

إثر تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تونس في فترة حكم **بورقيبة** وفقدان النظام **البورقبي** لشرعيته وتدهور حالته الصحية[7]، قام زين العابدين بن علي

[1]- رنا العاشوري سعدي، مرجع سابق ص، 158.
[2]- ليلى سيدهم، مرجع سابق، ص، 69.
[3]- رنا العاشوري سعدي، مرجع سابق، ص، 159.
[4]- عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص ص، 84، 87.
[5]-عائشة عباش، مرجع سابق ص، 89.
[6]-منير حرز الله، مرجع سابق، ص ص، 39، 40.
[7]-عائشة عباش، مرجع سابق، ص، 105.

بالاستلاء علي الحكم وهو في منصب رئيس الوزراء ونائب الرئيس ليقوم بانقلاب سلمي في 07 نوفمبر 1987 وبالتالي أصبح ثاني رئيس للجمهورية التونسية.[1]

وقام **بن علي** بالتركيز على مصادر بناء الشرعية لنظامه عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهامة منها فتح المجال أمام الحريات وتخفيف الضغوط والقيود السياسية المفروضة على القوى السياسية[2] والتخفيف من حالة الاختناق التي وصلت إليها البلاد في عهد **بورقيبة** وذلك عبر القيام بعدة إصلاحات أهمها: إقرار التعددية الحزبية في 1988 شرط عمل الأحزاب في اطار الدستور والقوانين، تبني مبدأ التداول السلمي على السلطة وذلك بعد إلغائه للمادة 42 التي تنص على انتخاب رئيس مدى الحياة واستبدالها بمادة تجيز للرئيس انتخابه مرتين وتبني مبدأ الفصل بين السلطات وتجديد مهام كل سلطة على حدي وقام بالعفو على النشطاء السياسيين واحترام حقوق الأفراد وتعديل قانون الصحافة لتخفيف القيود المفروضة 1988[3].

وقد وعد في بيانه الرئاسي الأول بأن ينقذ تونس من الانهيار الاقتصادي والسياسي ووضع برنامج متماسك يسمح لتونس بأن تصبح دولة ديمقراطية تعددية تكفل الحريات الأساسية أو ما سماه **"بالعهد الجديد"[4].**

فقد عمل النظام الجديد ل بن علي على تحسين صورته أمام القوة الإسلامية والتأكيد على الطابع الإسلامي للمجتمع التونسي من خلال إلغائه لبعض السياسات المعادية للإسلام وتأسيس مجلس إسلامي للنظر في القوانين والتأكد من مطابقتها للشريعة الإسلامية واستئناف الدراسة في الجامعة الإسلامية للزيتونة [5] بالإضافة إلى إجراء انتخابات تشريعية في الفترة الممتدة بين 1989-1994 ومشاركة حركة النهضة فيها (الاتجاه الإسلامي) ودخول المعارضة لأول مرة إلى البرلمان.

لكن بمرور الوقت كانت هذه الإجراءات تمهيدا لبناء تسلطي بواجهة ديمقراطية حيث كرس نظام تسلطي عبر تحكم السلطة التنفيذية (المتمثلة في الرئيس) بالقرار في تونس وتحكم **حزب التجمع الدستوري الديمقراطي** (الحزب الحاكم) في نتائج الانتخابات وبذلك فإن للمعارضة دور شكلي فقط في البرلمان بالإضافة إلى تعديل المادة المتعلقة بتجديد العهدات في 1997 لتمكين بن علي الترشح لعدة مرات كما استمر في قمع الظاهرة الدينية[6] في المجتمع ومحاولة وضع حد لانتشارها وقام بشن حملة ضد الاتجاه الإسلامي (**حركة النهضة**) إذ كان يمثل التهديد الحقيقي للنظام الجديد فارتكز على تحجيمه والتخلص منه وبذلك تراجع عن وعوده الإصلاحية في بداية حكمه وأسس الحكم مدى الحياة.

---

[1]-عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص، 100.

[2]-أحمد منسي، "**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**" (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2014) ص، 177.

[3]-منير حرز الله، مرجع سابق، ص ص، 40، 41.

[4]-مسعودي، مرجع سابق، ص، 90.

[5]-أحمد منسي، مرجع سابق، ص، 178.

[6]-مولود دحماني، مرجع سابق، ص ص، 95، 96.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد جاء ببرنامج اقتصادي يستند على آليات اقتصاد السوق عن طريق تحرير الاستثمار والأسعار والتجارة الخارجية.

ودمج اقتصاد تونس في الاقتصاد العالمي بانخراطها في الشراكة المتوسطية في 1995 ومنظمة التجارة العالمية وارتكز الاقتصاد التونسي على قطاعين رئيسيين هما: القطاع السياحي الذي يعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال بناء شبكة صناعية وخدماتية وقد كان لهذين القطاعين دور رئيسي لبناء صورة نمطية عن الاقتصاد التونسي[1].

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي مع الربيع العربي

المطلب الأول: دوافع التحول الديمقراطي في تونس:

الإقصاء السياسي: وذلك لسيطرة رئيس الجمهورية وحزب **التجمع الدستوري الديمقراطي** على مجمل نشاط الحياة السياسية فقد كان النظام السياسي التونسي منغلقا وبالمقابل أغلبية الشعب التونسي من المتعلمين، الأمر الذي أدى إلى خلق فجوة كبيرة بين تطلعات الشعب وحقيقة النظام السياسي. الأمر الذي أدى الشعب التونسي للاحتجاج والانقلاب على النظام السياسي القائم بدأ من السعي إلى التغيير من خلال الأحزاب والنقابات التي تحولت إلى هياكل شكلية خاضعة لسيطرة الدولة ولم تعد تعبر عن مصالح الشعب وقضاياهم[2].

[1]- مولود دحماني، مرجع نفسه، ص، 98.

[2]-عزيزة علوي، **"التحولات السياسية في مصر وتونس 1981 -2011، دراسة مقارنة"**، أطروحة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2013- 2014)، ص، 235.

انهيار شرعية النظام القائم: وذلك يعود إلى ضعف فعالية النظام إذ أصبح غير قادر على فرض الاستقرار وإشباع الحاجيات المجتمعية [1] وعجزه على إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وكذا رفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية [2]

كما نجد احتكار الدولة للفضاء السياسي واحتكار عملية صنع القرار وضعف البرلمان في تجسيد الإرادة العامة بفعل النفاذية الشديدة لمؤسسة السلطة التنفيذية على حساب باقي المؤسسات الأخرى بشكل خاص وفساد العملية السياسية بذمتها بشكل عام[3]

التهميش الاقتصادي والاجتماعي:

بالرغم من الاقتصاد القوي نسبياً الذي كانت تتمتع به تونس في 2010 بحسب تقييم المؤسسات الدولية إذ بلغت نسبة النمو 3,8 % وانخفاض الدين العام إلى 40 % ووجود تبقى وسطى ومساواة بين الجنسين، إلا أن الشعب التونسي عانى من البطالة والفجوة الاجتماعية والجهوية ومن نظام سياسي خانق وبلغت نسبة البطالة 13,3 % في 2009 و30 % لدى الأفراد من شريحة 20 - 24 سنة و25 % لدى خريجي الجامعات.[4]

وتعد السياسة التنموية الغير عادلة في تونس من بين أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية حيث انقسمت البلاد على مستوى التنمية إلى شريط ساحلي يستحوذ على كل الاستثمارات التنموية سواء الأجنبية أو الحكومية مقابل مناطق داخلية معزولة خاصة جهة الوسط الغربي التونسي الذي يعتبر أقل المناطق المستفيدة من ثروات البلاد رغم أنه يعتبر من أبرز مناطقها الفلاحية، وقد بلغت نسبة الفقر في هذا الإقليم سنة 2005 إلى 12,8 % ونسبة الأمية وصلت إلى 34,7 % من مجموع سكن البلاد والأمر الذي ساهم في زيادة حدة الفقر والبطالة هو افتقار هذه المنطقة (الوسط الغربي) للبنى التحتية كالطرق والسكك الحديدية والمطارات، الوضع الذي لم يشجع جلب الاستثمار وتمركز الغالبية من الأقطاب الاقتصادية والمؤسسات التجارية والإدارية والسياسية في المدن الصناعية في المدن الساحلية الأمر الذي أدى إلى تعميق الاختلال ...[5]

بالإضافة إلى ذلك، نجد تدني المستوى التعليمي والتسويق للهوية العالمية على حساب الهوية العربية الإسلامية وحجب المواقع الالكترونية الدينية ومنع زيارة العلماء وبذلك زوال الحس الديني وتفشي ظاهرة الانحلال الخلقي[6] .

ثم نجد ظاهرة المحسوبية التي أدت إلى عدم تكافؤ الفرص بين الأفراد وإلى وضع الرجل الغير مناسب في أماكن لا يستحقها مع وجود من هو أكفأ منه وكذا الرشوة التي ترتب

---

[1]-عائشة عباش، مرجع سابق ص، 105.

[2]-عزيزة علوي، مرجع نفسه، ص، 235.

[3]-أسامة محفافي، **"النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي، دراسة حالة تونس 1987 -2010"**، أطروحة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام 2010- 2011)، ص، 204 .

[4]- مراد هاشم، مرجع سابق ذكره، ص، 207.

[5]- عزيزة علوى، مرجع سابق، ص ص، 241، 242.

[6]- يوسف العياضي، مرجع سابق، ص، 38.

عنها الفساد الاقتصادي وفقدان المصداقية والشفافية في الكثير من مؤسسات الدولة خاصة الأمن، القضاء والإدارة بالإضافة إلى تفشي الفساد المالي واستغلال النفوذ المالي للسيطرة على خيرات البلاد.

المطلب الثاني: أهم الأطراف الفاعلة في عملية التحول الديمقراطي في تونس

تعددت الأطراف الفاعلة في عملية التحول الديمقراطي في تونس والتي لعبت دور مهم في دفع بعملية التحول نحو الديمقراطية وتتمثل أهم هذه الأطراف في :

أولا: دور الشباب:

لقد كان لفئة الشباب دوراً بارزاً في الاحتجاجات الشعبية التونسية خاصة أنهم الفئة الغالبة ديموغرافياً في المجتمع التونسي (موفقاً لمكتب الإحصاء الأمريكي وشعبة الأمم المتحدة للسكان قدر عدد سكن تونس في جويلية 2010 10،48 مليون والمجموعة الأكبر ضمن هذه الفئة تمثلت في الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و29 عام) وبالتالي فهي الفئة الأكثر ميلاً إلى المشاركة السياسية والأكثر تعرضاً لوسائل الإعلام والتي ساعدت في الحشد وتنظيم الاحتجاجات خاصة الشباب المتعلم الذين كانوا في مقدمة القوى التي ضعت إلى مواجهة الفساد والتسلط، فحادثة البوعزيزي التي أطلقت شرارة الحراك السياسي تمثل فئة واسعة من الشباب المتعلمين والعاطلين عن العمل[1] .

ثانيا: دور وسائل الإعلام :

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإعلام التونسي قد أدرج قبل الثورة ضمن القطاعات الأكثر خضوعاً للرقابة بشكل صارم على مستوى العالم العربي وهذه الرقابة شملت كافة قنوات الإعلام سواء كانت مستقلة خاصة أو عمومية تمتلكها الدولة[2].

ولكن مع تطور وانتشار وسائل الإعلام البديلة وأدوات اتصال حديثة (انترنت، Twiter، Facebook) والقنوات الفضائية، تمكن الشعب التونسي من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها السلطات الحاكمة على حريات التعبير والتنظيم، فقد لجؤا إلى مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن عدم رضاهم من الأوضاع القائمة والمتردية وللتواصل فيما بينهم ولتنظيم فعاليات احتجاجية خاصة مع المعلومات التي سردها ويكيليكس الإليكتروني عن رسالة وزير الخارجية الأمريكية في تونس وتحدثها عن الذروة الهائلة التي يمتلكها الرئيس التونسي بن علي وزوجته ما حفز الشعب التونسي إلى روح الانتفاضة [3] وإطلاق صفحات ومواقع للتغطية الفورية لآخر الأحداث وهذا ما مكن هذه الاحتجاجات التي تحولت إلى حراك سياسي من إيصال صورتها للعالم ومكن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب معها.

---

[1]-عزيزة علوى، مرجع سابق، ص، 255.

[2]-عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص، 159.

[3]-عزيزة علوى، مرجع سابق، ص ص، 259،256، 260.

ثالثا: دور الأحزاب السياسية:

ويمكن التميز بين تيارين أساسيين:

1- التيار الثوري:

وهو يضم حزبين أساسيين وهما:

أ) حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: إذ يعتبر أول حزب رفع شعار "الحرية والعدالة والكرامة" بحيث كانت قيادته منذ 2005 وهي تدعو إلى مقاطعة نظام **"بن علي"** وتنادي بالعصيان المدني واعتبر أن الانتفاضة الشعبية هي الحل الوحيد للخلاص من هذا النظام.

ب) حزب العمال الشيوعي التونسي: الذي دعا من أجل التغيير الديمقراطي من أجل استعادة الشعب التونسي لحريته وحقوقه واعتبر أن التحول مشروط برحيل **"بن علي"** عن السلطة وحل مؤسسات حكمه.

2-التيار الإصلاحي:

وهو أيضاً يضم حزبين أساسيين هما: **"الحزب الديمقراطي التقدمي"** و**حركة التجديد"** إذ طلبوا الحكومة بوضع خطة تنموية تراعي التوازن والعدل بين الهيئات وإجراء إصلاحات هيكلية فيما يخص التنمية المتبعة وإصلاحات سياسية اجتماعية عن طريق تحرير الحياة السياسية لتشارك فيها مختلف التنظيمات الحزبية وهيئة المجتمع المدني لتأسيس طريق للانتقال إلى الديمقراطية.

3- دور المجتمع المدني :

أ) الاتحاد العام التونسي للشغل: أدى دور مهم بعد تبنيه للتحركات الموجهة وذلك للمحافظة على انجازات الاحتجاج وتغيير النظام ولأول مرة ضيعة المكتب التنفيذي للإتحاد إلى القيام بإصلاحات سياسية قوامها تعميق الديمقراطية ودعم الحريات.

ب) الهيئة الوطنية للمحامين: والتي كنت منحازة إلى قضايا الشعب وقضايا الأمة (فلسطين والعراق) فقامت بالتنديد بالمحاكمات القائمة ضد الناشطين السياسيين والنقابيين والدفاع عنهم وقد قام المحامون بالتضامن مع المحتجين والتظاهر معهم في الشارع وقاموا بوقفات احتجاجية في كامل المحاكم التونسية والمطالبة بالحريات واستقلال القضاء.[1]

4- دور الجيش :

تأسس الجيش التونسي سنة 1957 عقب استقلال تونس عن الاستعمار الفرنسي وتحول إلى رمز من رموز السيادة والاستقلال[2] وقد كان الجيش في فترة حكم **بورقيبة** مقيداً خاصة

---

[1]-عزيزة علوي، مرجع نفسه، ص ص، 262، 264.

[2]-إبراهيم اسعيدي، **"دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي في تونس"**، مارس 2011، علي الرابط : https://www.researchgate.net/publication/321278229، يوم: 2018/08/28، على الساعة: 22:00.

بعد محاولة الانقلاب التي قادها الضابط **لزهر الشرايطي** عام 1962 وقد قام **بورقيبة** باستغلال هدا الحادث لتقليص دور الجيش وقام بمنح صلاحيات واسعة للقوى الأمنية وعلى رأسها الحرس الوطني بعد انتقال الحكم إلى **"زين العابدين بن علي"** ومع تصاعد نفوذ أجهزة الأمن الداخلي خاصة جهاز **"الحرس الرئاسي"** أصبحت تونس دولة بوليسية ترتكز على جهاز أمني يضم أكثر من 120 ألف فرد واستمر هو الآخر بتهميش دور الجيش وإبعاده عن المجال العام [1] وتم الحد من ميزانية الدفاع وحدد دور الجيش في مجالات الدفاع عن الوطن وحفظ السلام.

وبذلك كان الجيش قريب من الشعب ويتمتع بقدر كبير من التقدير الشعبي وعلى خلاف جهاز الأمن الذي كان مرادفاً للاستعمال المفرط للعنف وقد برز دور الجيش وأدى دوراً مهماً في الاحتجاجات الشعبية المعارضة خاصة بعد أن قرر قائد أركان قوات الجيش المشتركة الجنرال رشيد عمار في 12 جانفي 2011 عدم الامتثال لأمر الرئيس **"بن علي"** لإطلاق النار على المتظاهرين.[2]

المطلب الثالث: مميزات الفترة الانتقالية للتحول الديمقراطي في تونس

بعد رحيل **"بن علي"** عن السلطة 14 جانفي 2011, ونجاح الثورة الشعبية في الإطاحة بالنظام، وإحداث فراغ في قمة هرم السلطة دخلت البلاد في حالة اضطرابات واختلال للأمن وضغوط مستمرة لإسقاط ما باقي من النظام[3] فقامت النخب التونسية بإنشاء مجموعة من المؤسسات الانتقالية كمرافقة المسار الانتقالي من بدايته إلى غاية القيام بانتخابات شرعية، وتتمثل هذه المؤسسات في :

- اللجنة العليا للإصلاح السياسي وإشكالية الشرعية الدستورية:

تم إنشائها في 17 جانفي 2011 مهمتها تمثلت في إعادة النظر في المنظومة القانونية كي تكون مطابقة للمعايير الديمقراطية ودولة القانون (أي التأسيس للشرعية الدستورية).

- مجلس حماية الثورة وإشكالية الشرعية الثورية :

انطلاقا من فكرة الشرعية الثورية، تم الاتفاق من خلال الهيئات والأحزاب والنقابات على تشكيل مجلس وطني لحماية الثورة، وكان هدفها الأساسي مراقبة عمل الحكومة المؤقتة **(برئاسة الغنوشي)** والمسار الانتقالي في تونس لتجنب الانحراف عن أهداف الانتقال الديمقراطي.

- وأمام ضغط الشارع بما سمي باعتصام القصبة الذي دعت إليه مجموعة من الناشطين اليساريين وإسلاميين من **حركة النهضة** الذين رفعوا مطالب برحيل الحكومة الممتدة للرئيس **"بن علي"** بقيادة **الغنوشي**. وضرورة تأسيس مجلس تأسيسي لصياغة

[1]- عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص، 108.
[2]- عزيزة علوى، مرجع سابق، ص ص، 264، 265.
[3]- رنا العاشوري سعدي، مرجع سابق، ص،168.

دستور جديد للبلاد الذي انتهى باستقالة الحكومة، وتم تعيين **"الباجي قائد السبسي"** رئيساً للحكومة[1]، وتم إجراء العملية الانتخابية للمجلس التأسيسي في 23 أكتوبر 2011[2] التي كنت أول انتخابات تعددية شفافة تنافست فيها مختلف الأحزاب والتيارات السياسية[3] والتي انتهت بفوز **حزب النهضة** الذي حصد أغلبية انتخابية وصلت إلى 40 % من إجمالي عدد الأصوات. إذ كان ترجمة لرغبات غالبية المجتمع التونسي التي تريد إحياء الدين وإخراجه من دوائر الاقتصاد والتغييب[4].

وتم إنشاء **الترويكا** (وتعني الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي تكون من **حزب النهضة** ذات مرجعية إسلامية، وحزبين علمانيين وهما **حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات)** الذي أدار عملية الحكم بتونس من 16 ديسمبر 2011، وعلى الرغم من أن التحالف ضل ممسكاً بزمام الحكم على مدى سنتين وذلك بتشكيل **حكومة ترويكا 1** بقيادة **حمادي جبالي (حركة النهضة) وحكومة ترويكا 2** بحكومة **علي العريض (حركة النهضة)** إلى أنه شهد تراجع ملحوظ بسبب بطئ وتيرة الإصلاحات في شتى المجالات وتعطل المشاريع التنموية وفشلها في منع العمليات الإرهابية وتأمين الاستقرار وتحقيق التطور المنشود.

وظهور حالة من الانشقاق الداخلي داخل الائتلاف فقد اعترض عدد كثير من قواعد الحزبين : **حزب المؤتمر وحزب التكتل المتحالف** مع **حركة النهضة،** وقام آخرون بتأسيس أحزاب جديدة، ذلك لأن **الترويكا** لم تنجح في مكافحة الفساد، وظهور عدد من الأحزاب المعارضة **كالجبهة الليبرالية** التي استطاعت أن تشكل ضغطاً على **الترويكا،** وتعبئة المواطنين للقيام بمظاهرات احتجاجية سلمية، وكانت من بين القوة السياسية الداعية لإسقاط حكومة **الترويكا** خاصة اثر اغتيال عضوي المجلس التأسيسي **"بلعيد شكري"** و **"محمد البراهيمي"** في 25 جويلية 2013[5] وتم تحميل الحكومة التونسية المسؤولية السياسية والأخلاقية للاغتيال، وتم القيام بالعديد من الاحتجاجات التي بلغت ذروتها **"باعتصام الرحيل"** و حل المجلس التأسيسي وحكومة **علي العريض**[6] ما دفع بمؤسسات المجتمع المدني بالتدخل والرقابة على **حكومة الترويكا** التي كان لها دور فعل في تأمين تنازلها (**الترويكا**) عن السلطة[7] وذلك باستقالة رئيس الوزراء **علي العريض** في 9 جانفي 2014 بعد عدة جولات التي قادها **الإتحاد العام التونسي** للشغل التي أنهت كافة الخلافات وأوصلت كافة الأحزاب إلى أرضية مشتركة استطاعت بفضلها تحقيق العديد من الإنجازات، أبرزها

[1]- مولود دحماني، مرجع سابق، ص ص، 211، 212.
[2]- منير حرز الله، مرجع سابق، ص، 45.
[3]- رنا العاشوري سعدي، مرجع سابق، ص 165.
[4]-عبد الرحمن يوسف سلامة، مرجع سابق، ص، 177.
[5]- منير حرز الله، مرجع سابق، ص ص، 46، 48.
[6]- عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص، 189.
[7]- منير حرز الله، مرجع سابق، ص، 54 .

صياغة دستور وإقرار مجلس تأسيسي لقانون الانتخابات[1] وتم إجراء دورتين انتخابيتين الأولى كانت في 23 نوفمبر 2014 والتي حصرت بين 4 متنافسين : **منصف المرزوقي والباجي قايد السبسي وسليم الرياحي وحمة الهمامي،** ولعدم الوصول إلى النتائج المرجوة تم تنظيم الدورة الثانية في 21 ديسمبر 2014 التي ترشح فيها **الباجي قايد السبسي ومنصف المرزوقي** وانتهت بفوز **السبسي** بنسبة 55,68 % وبالتالي حصوله على منصب رئيس الجمهورية.[2]

[1]- عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص ص، 195، 196.
[2]- منير حرز الله، مرجع سابق، ص، 60.

المبحث الثالث : تقييم التجربة التونسية في التحول الديمقراطي

المطلب الأول : المواقف الدولية والإقليمية من التحول الديمقراطي في تونس

تعددت ردود فعل ومواقف القوى الخارجية حول عملية التحول الديمقراطي في تونس وهي كالآتي:

أولاً : المواقف الدولية : والتي تتمثل في:

1) موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

تميز الموقف الأمريكي تجاه الحراك السياسي في تونس ببعض من الغموض والتدرج والتناقض في بعض الأحيان، إذ تجاهلت الإدارة الأمريكية الاحتجاجات الشعبية التونسية خلال أيامها الأولى ولم تقم بتوجيه أي انتقادات للنظام التونسي حيث أكدت وزيرة الخارجية **"هيلاري كلينتون" "Hillary Clinton"** دون أن تقف إلى جانب النظام على حساب الشعب ولا العكس ولكن مع تطور الأوضاع واحتمالية سقوط النظام، غيرت الولايات المتحدة الأمريكية رأيها حيث صرح **"مارك تونر" "Mark Toner"** الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن إدارة **"باراك أوباما" "Barack Obama"** قلقة بسبب الاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين، وبعد تنحي زين العابدين بن علي عن السلطة وفشله في قمع الاحتجاجات وسقوط النظام بدأت الإدارة الأمريكية التصريح بأنها تحترم إرادة الشعب التونسي وأشاد الرئيس**"Obama"** بشجاعة وكرامة الشعب التونسي داعياً إلى إجراء انتخابات نزيهة وحرة وأعتبر أن انتخاب **"المرزوقي"** كرئيس جديد يمثل خطوة إيجابية للمرحلة الانتقالية الديمقراطية لتونس[1].

2) موقف الإتحاد الأوروبي

دعا الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد حلول ديمقراطية وسلمية وهذا ما دعت إليه المسئولة عن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ستيفان فولي قائلة: "نود أن نؤكد عن دعمنا للشعب التونسي وعن اعترافنا بتطلعاته الديمقراطية التي يجب تحقيقها بطرق سلمية" وبعد ذلك أقر البرلمان الأوروبي بياناً أعرب فيه عن تضامنه مع الشعب التونسي وتأييده للتحولات الديمقراطية في تونس.

3) موقف روسيا:

اتسم الموقف الروسي بالروية وفق لقاعدة المصالح فقد التزمت بالصمت والانتظار بما تسفر عنه الأحداث ومدى تأثيرها على المصالح الروسية بالمنطقة إذ نجد انها لا تحكمها

[1]- عزيزة علوي، مرجع سابق، ص ص، 303، 305.

مصالح وعلاقات إستراتيجية مع تونس وهذا عكس موقفها الواضح والمؤيد للنظام السوري بفعل المصالح الإستراتيجية التي تتمتع بها في المنطقة[1].

4)موقف إسرائيل:

اكتفت فقط بالتعبير عن تخوفها من انتقال عدوى الاحتجاجات إلى الدول المجاورة لها كمصر والأردن وقد عبرت عن قلقها من قطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين تونس وقد صرح **"سيلفان شلون" "Silvan Shalon"** قائلاً: "بأن هناك قلق جديد من أن تقوم تونس بعد نجح الاحتجاجات بالتقرب من الأطراف المتطرفة في العالم العربي"[2]

5)موقف تركيا:

لم تتخذ تركيا موقفاً واضحاً في البداية ثم تطور موقفها تدريجياً خاصة مع انتقال شرارة الاحتجاج إلى مصر وانضمت بعد ذلك للمطالب الدولية في دعوة النظام ألقائم بإقامة إصلاحات والاستجابة لمطالب الشعب ثم تغير موقفها بعد ذلك إلى نقد النظام والمطالبة بالرحيل وقال وزير الخارجية **"أحمد داود أوغلو" "Erdogan"** "إن الاحتجاجات التونسية تمثل نموذجاً يقتدى به دول أخرى تسعة للإصلاح".

ثانياً: الموقف الإقليمية : والتي تمثلت في:

1) موقف جامعة الدول العربية:

والتي كانت موقفها **"حياد سلبي"** إذ اعتبرت القضية شأن داخلي وأعربت عن أملها بأن تتجاوز تونس الأحداث بسلام ...

ومهماً كان موقفها فليس له تأثير على الثورة التونسية وذلك لعدم فعاليتها منذ تأسيسها في التدخل الجدي في حل أي معضلة أو قضية عربية وعدم امتلاكها لرؤية سياسية بعيدة المدى التي تهدف حقاً إلى تحويل البلدان العربية إلى بلدان ديمقراطية كطريق وحيد لتعزيز فكرة العمل العربي المشترك ألقائم على فكرة المصالح المتبادلة.

2) موقف الدول العربية عامة:

بشكل عام، خشيت معظم الدول العربية من الثورة التونسية ونتائجها خاصة دول الجوار كالجزائر، مصر والمغرب ومن امتداد الشرارة إلى أنظمتها وهذا ما حدث فقد امتدت إلى مصر ليتم الإطاحة بالرئيس حسني مبارك وإلى اليمن والإطاحة بالرئيس علي بن عبد الله الصالح وإلى ليبيا والإطاحة بالرئيس معمر القذافي وقتله بعد تدخل حلف الناتو، وكذا سورية التي لا تظل الأزمة فيها الآن.

أما دول الخليج من بينها قطر فقد كانت داعمة للثورة المطالبة بإسقاط النظام.

---

[1]-شفيق أحمد عبد الرحمان ابوحشيش، مرجع سابق ذكره، ص ص، 113، 114.

[2]-عزيزة علوى، مرجع سابق، ص ص، 307، 308.

وكذا نجد السعودية التي حرصت على استقبال الرئيس بن علي واعتبرت الثورة التونسية في بدايتها مجرد حدث لن يحمل في طياته الحقد من تغيير رأس النظام ويبقى النظام يسير على نفس النهج.[1]

[1]- شفيق أحمد عبد الرحمان ابوحشيش، مرجع سابق، ص ص،118، 119.

المطلب الثاني: تحديات التحول الديمقراطي في تونس:

و تتمثل أهم التحديات والمعوقات التي تواجهها تونس في إطار عملية التحول الديمقراطي في:

أولا: التحديات السياسية: التي تمثلت في:

1) **الحركات والقوى المضادة للثورة**: وهذا ما يبرز في النظم الديكتاتورية التي تتحول عند سقوطها إلى حركات مقاومة تبرز وتخمد حسب ما تتخذه قوى الثورة الجديدة من سياسات اتجاهها، إذ تسعى بكل الطرق سواء شرعية أو غير شرعية لاسترجاع مواقعها، وبما أن الثورة لا تقوم بإسقاط النظام دفعة واحدة إنما تكثف جهدها لإسقاط رئس النظام أولاً فإن ما ينشأ عن الثورة وما يعقبها من تعقيدات الانتقال تجعل القوى الثورية تلهى عن مقاومة ما بقي من النظام القديم وتفكيك البني التي كانت تساعده وتسند عليه، وهذا ما يظهر لنا في التجربة التونسية إذ تظل بقايا **"حزب التجمع الدستوري الديمقراطي"** المحور الذي ندور حوله ونلتقي معه ذاتياً وموضوعياً بقية القوى التي أطاحت الثورة بمصالحها جراء ما أفرزه التحول الديمقراطي من قوى وأفكار وسياسات جديدة.

2) **مشاركة مسئولين من نظام بن علي في تأمين عملية التحويل الديمقراطي**: إذ أن عودة بعض الشخصيات التي تولت مناصب في نظام **بن علي** والتي بقيت بعد الثورة مثل **فؤاد المبزع** الذي تولى منصب رئاسة الجمهورية بعد الثورة لفترة مؤقتة الذي أعاد تسمية **محمد الغنوشي** رئيساً للحكومة الانتقالية، كما شارك في حكومة **محمد الغنوشي** وفي الحكومة التي أعقبتها برئاسة **الباجي قايد السبسي** أثارت جدلاً واسعاً في الشارع التونسي وتخوفاً من عودة النظام المخلوع وإن أختلف رأسه[1].

3) **ظاهرة الإرهاب**: إذ أفرزت الاغتيالات السياسية والهجمات الإرهابية التي استهدفت بعض الرموز السياسية والضباط والجنود التونسيين إرباكا وعدم الاستقرار خاصة أنها وقعت قبل أيام من الانتخابات التشريعية الثانية بهدف تعطيلها ما شكل فرصة لبعض الأحزاب المعارضة باتهام **ائتلاف الترويكا** الحاكم بالتساهل مع الجماعات السلفية المتطرفة والتنظيمات الإرهابية الموجودة على الأرض مثل **"تنظيم أنصار الشريعة"**[2]

4) **المحيط الإقليمي**: وهذا ما نجده في وجود بيئة خارجية غير مواتية أو غير داعمة للتحول الديمقراطي في تونس والتي ترى في الربيع العربي تحولاً لا يصب في مصلحتها، وبالتالي السعي لإجهاض الثورة عبر تقديم دعم استخباراتي ومادة لمجموعات المعارضة للثورة دخل البلاد، وأفضل مثال هو توجيه أحزاب تونسية الاتهام للإمارات العربية المتحدة لمحاولة إجهاض الثورة عبر دعم فلول بن علي.[3]

---

[1]- عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص ص، 27،29.

[2]- عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع نفسه، ص، 29.

[3]- حسين توفيق براهيم، **"معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"**، مجلة الديمقراطية،ع.72، ص، 3، على الرابط: www.democracy.ahram.org

ثانياً: التحديات الاقتصادية والاجتماعية :

بالرغم من نجاح الثورة التونسية على الصعيد السياسي وبناء المؤسسات الانتقالية، إلى أنها لا تزال تواجه صعوبات على المستوى الاقتصادي إذ ورثت الثورة التونسية تركة اقتصادية كشفت حجم التناقض بين الخطاب السياسي لنظام **بن علي** بأرقامه الوهمية وواقع الحال الكارثي[1]، وذلك راجع إلى عدم الاستقرار السياسي الذي صاحب الفترة الانتقالية وهشاشة الأوضاع الاجتماعية بفضل انتشار البطالة، والفقر، والركود الاقتصادي في منطقة اليورو وهو ما أثر سلباً على الاقتصاد التونسي كونها أول مستورد لصادراتها وأول مصدر للسياح إلى تونس، بالإضافة إلى الاغتيالات السياسية والهجمات الإرهابية وهو ما شكل ضربة قوية للاقتصاد التونسي المعتمد أساساً على السياحة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، ومن أهم ملامح تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتونس نجد :

تراجع الصادرات بنسبة 2,8 % في 2014 من بينها صادرات قطاع الطاقة الذي تقلص بنسبة 46,9 %، هبوط الدينار التونسي إلى أقل مستوياته وارتفاع نسبة الدين العام لتصل إلى حوالي 40,3 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى حدود 52,7% في عام 2015، كما نجد تراجع مداخلي السياحة لتبلغ 33,4% حتى نهاية أكتوبر 2015، وانخفاض نسبة السياح بنسبة 34 % مقارنة بأرقام 2014[2] وكذا انتشار البطالة، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل 700 ألف عاطل بنسبة تتجاوز 18 % وارتفاع نسبة الفقر إلى 25%.[3]

كما نجد زيادة الجرائم الاقتصادية والفساد، خاصة تبييض الأموال والتجارة الموازية، إذ صنفت بلجيكا تونس في المرتبة الخامسة عالمياً في تبييض الأموال التي تتمثل أساساً في العملة الصعبة.[4]

المطلب الثالث: نتائج التجربة الديمقراطية في تونس

لقد استطاعت تونس تحقيق مجموعة من النتائج المهمة خلال عملية التحول الديمقراطي التي انتهجتها وذلك بعد إسقاط النظام التسلطي **لزين العابدين بن علي** في 2011، والدخول في مرحلة انتقالية التي مثلت نقطة تحول حاسمة للنظام السياسي التونسي منذ الاستقلال، ومن أبرز هذه النتائج نجد:

- نجاح تونس في تجاوز المرحلة الانتقالية من التحول الديمقراطي رغم كل التحديات التي عرفتها في تلك الفترة كالانشقاق الداخلي الذي شهدته حكومة **الترويكا** في 2013 خاصة بعد اغتيال **"بلعيد شكري"** و**"محمد البراهيمي"** وتمكنت من بلورة بيئة سياسية جديدة أتاحت التعددية السياسية والحزبية، إذ بلغ عدد الأحزاب المعترف بها في تونس بعد 2011 إلي أكثر من 120 حزب أبرزها **حركة نداء تونس** بقيادة

[1]- عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص، 28.
[2]-ملود دحماني، مرجع سابق، ص ص، 134، 135.
[3]-عبد الرحمان يوسف سلامة، مرجع سابق، ص، 208.
[4]-ملود دحماني، مرجع سابق، ص، 136.

الباجي قايد السبسي، "حركة تونس المستقبل" بقيادة **مروان السباعي، "حزب التحرير التونسي"** بقيادة **عبد المجيد الحبيبي، "الحزب الوطني التونسي"، "حزب العهد"، و"الجبهة الوطنية التونسية"** بقيادة **شاكر عواضي**[1]....

- فتح باب التغيير والمشاركة السياسية وبروز تنظيمات سياسية جمعياتية كثيرة إذ بلغ عدد الجمعيات التونسية الجديدة بعد 14 جانفي 2011 إلي 102 جمعية جديدة ليصبح مجمل الجمعيات بالبلاد إلي 16178 جمعية أبرزها: **المجلس الوطني للحريات بتونس، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، الجمعية التونسية لمقاومة التعذيب، الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين، جمعية الحقيقة والعمل .**
- تحرير الإعلام بجميع أصنافه حيث عززت العملية الديمقراطية التونسية الحريات بكل أشكالها بما فيها حرية الصحافة والتعبير والتجمع ما أضفى تعددية واسعة علي كافة المجالات سياسية، إعلامية، ما سمح بظهور وتعدد وتنوع الجرائد والصحف: كالصحف اليومية (**صحيفة لابريس، الصباح، الشروق Le Quotidien، الصحافة Essahafa ، الصريح والصحيفة التونسية Attounissia**)، الصحف الأسبوعية (كصحيفة **الأخبار، الحدث، الصباح الأسبوعي، وصحيفة الأنوار** ....) وكذا الالكترونية (كصحيفة **تونس نيوز Tunis News ، وصحيفة الفجر نيوز**)، بالإضافة إلي الجرائد السابقة (كجريدة **الحريةLa Liberté ،** جريدة **لو تونزيان Le Tunisien،** وجريدة **الحاضرة**...) بالإضافة إلي القنوات التلفزيونية كقناة **الحوار التونسي** ....
- إعداد دستور جديد للبلاد في 23 جانفي 2014 الذي سمح بالتعددية السياسية مع إجراء انتخابات تشريعية التي فاز بها **"حزب نداء تونس"،** ثم تنظيم انتخابات رئاسية في 2014، التي مثلت أول انتخابات تنافسية شفافة في تاريخ تونس والتي فاز بها **الباجي قايد السبسي** بالتالي إنهاء قانون العزل السياسي وعززت مبدأ التداول السلمي علي السلطة و التخلص من الدولة البوليسية، وبهذا استطاعت تونس أن تصنع لنفسها ما يسمي **بالاستثناء التونسي،** حيث كانت البلد الوحيد الذي استطاع إتمام جميع مراحل عملية التحول الديمقراطي دون صدمات دموية أو حرب أهلية[2]
- تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني خاصة بعد دوره الفعال في الحوار الوطني الذي قاده **الإتحاد العام التونسي للشغل** في حسم الخلاف بين ائتلاف الترويكا والأحزاب المعارضة، وحصول تونس علي جائزة نوبل للسلام لعام 2015 الممنوحة لرباعي الحوار الوطني المشكلة من **الاتحاد التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، ونقابة المحامين** بمثابة

[1]- رنا العاشوري، مرجع سابق، ص ص، 165،166.
[2]- رنا العاشوري، مرجع سابق، ص، 166.

تحية للدور المثالي الذي لعبه المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في تونس.

- إعادة تعريف الدولة بالمجتمع من علاقة تحكمها التجليات السلطوية إلى علاقة يعتبر الشعب مصدر الشرعية الوحيد[1].

[1]-هالة اليوسفي، "**المجتمع المدني في تونس**"، على الرابط: www.orientxxi.info، يوم: 2018/10/12 على الساعة: 16:15.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يمكن القول بان تونس عرفت مجوعة من الإصلاحات منذ الاستقلال (أي في فترة حكم بورقيبة) إلي غاية فترة حكم بن علي إلا أنها كانت شكلية أكثر من كونها حقيقية، فقد اتسمت كل محاولات الإصلاح الديمقراطي في تلك الفترة بعدم التكامل، حيث كانت تهدف فقط إلي تخفيف الضغط علي النظام الحاكم، لكن مع الاحتجاجات التي عرفتها مع بداية 2011 ونجاح الشعب التونسي من إسقاط نظام بن علي دخلت تونس مرحلة جديدة، واستطاعت أن تحقق مجموعة من المكاسب كتعزيز الحريات بكافة أشكالها، وتحقيق التعددية السياسية والتخلص من الدولة البوليسية... لكن يبقي هذا النجاح نجاحا نسبيا فقط نظرا للتحديات التي لا تزال تواجهها خاصة في المجال الاقتصادي الذي شهد تراجعا كبيرا نظرا للأحداث التي عرفتها خلال الفترة الانتقالية.

الخاتمة

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى أن عملية التحول الديمقراطي تشير إلى تلك المرحلة التي تبدأ بزوال النظام السلطوي ثم ظهور ديمقراطيات حديثة وصولاً إلى ترسيخ هذه الديمقراطيات، والتي تمارسها النخب الفاعلة مع المجتمع لتأسيس شرعية جديدة ونزيهة وبناء عقد اجتماعي، ويبقى تحديد مفهوم التحول الديمقراطي وتمييزه عن باقي المفاهيم المتداخلة أمراً ضرورياً لفهم التفاعلات الداخلية والخارجية، ومتطلبات المرحلة الانتقالية نظراً لخصوصية كل دولة.

وهذا ما نجده في دول شمال إفريقيا التي عرفت محاولة تحول ديمقراطي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وذلك بفعل أزمة داخلية متعددة الأبعاد (اجتماعية، سياسية، اقتصادية)، إضافة إلى مجموعة من الدوافع الخارجية كانهيار الإتحاد السوفياتي، الأمر الذي دفعها إلى إقرار محاولة البدء بعملية التحول الديمقراطي وترسيخ سيادة الديمقراطية لتلبية المطالب الشعبية الديمقراطية خاصة مع ازدياد الوعي السياسي في هذه المجتمعات، وكحل للخروج من الأزمات التي تعاني منها وإعادة بناء شرعية نظمها عن طريق اتخاذ مجموعة من الإصلاحات أهمها إعادة هيكلة نظمها الدستورية والقانونية، لكن بالرغم من كل هذه الإجراءات إلا أن الواقع التطبيقي يشير إلى أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون تطبيق فعلي للديمقراطية في هذه الدول، ولعل أهمها تتمثل في تكريس هيمنة السلطة التنفيذية عن باقي السلطات، وذلك عن طريق توسيع صلاحياتها مقابل تقليص صلاحيات السلطات الأخرى.

كما يتضح لنا هذا من خلال التجربة التونسية خاصة التي عاشت حالة من الاستبداد، وفق علاقة سلطوية تربط بين الدولة والمجتمع وذلك بالاستناد إلى الشرعية الثورية التاريخية المرتبطة بالنضال ضد الاستعمار، وبالتالي تهميش لأي دور للمجتمع ونخبه في المشاركة لاتخاذ القرار، وذلك في فترة كل من **"بورقيبة"** و**"بن علي"** ما أدى بالشعب إلى القيام بالاحتجاجات المطالبة بالتغيير ونجاحه في إسقاط النظام في 2011 وبالتالي الدخول في المرحلة الانتقالية وتجاوزها والتي أفرزت دستور 2014 الذي سمح بإحداث نوع من التغيير عن طريق مختلف الإصلاحات التي تم إجراؤها كإقرار التعددية السياسية والتداول السلمي علي السلطة وتحقيق ما يعرف **"بالاستثناء التونسي"** نظرا لما حققته العملية الديمقراطية التي شهدتها في 2011 في ظل ما عرف **"بالربيع العربي"** التي سمحت نسبيا بدفع النظام السياسي التونسي إلي الأمام.

استنتاجات :

1. تحتاج عملية التحول الديمقراطي إلى شروط ومحددات فهي عملية تراكمية لذلك عند اتخاذ القرار في اتجاه السير نحو عملية تحول ديمقراطي حقيقي يجب تهيئة كل الظروف الملائمة.
2. يجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمعات العربية (عوامل ثقافية، دينية، اجتماعية) عند الأخذ بالتجارب العربية.
3. تحتاج الدول العربية إلى وقت طويل كي تترسخ فيها القيم الديمقراطية بما فيها انتخابات نزيهة يرضى بها الجميع.
4. عندما يصبح الفساد هو الأساس الذي تقوم عليه الحكومات وغياب الإصلاحات على كافة المستويات يؤدي ذلك إلى سخط الشعب وقيامه بثورات ضد النظام القائم.
5. رغم الإصلاحات التي قامت بها أغلب دول شمال إفريقيا أواخر القرن ال20 إلا أنها تبقى مجرد إصلاحات شكلية وتخدم مصالح النخب الحاكمة فقط.
6. إسقاط النظام أسهل نسبياً من بناء نظام جديد نظراً للاختلافات التي تحدث بين مؤيدي ومعارضي الثورة والتي تشكل عرقلة أمام إقامة النظام البديل.
7. اتسمت عملية الإصلاح الديمقراطي في تونس منذ الاستقلال إلى غاية الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي بالتنفيس عن الشعب وتخفيف الضغط على النظام الحاكم فلم تشهد إصلاحات حقيقية متكاملة فهي اتسمت بالشكلية أكثر من كونها حقيقية.
8. تنامي الوعي لدى التونسيين بحقوقهم في الكرامة والتخلص من كل ممارسات التسلط والهيمنة.
9. نجحت الاحتجاجات التونسية في إسقاط نظام الرئيس السابق "بن علي" والدخول في مرحلة انتقالية والتي لعبت فيها حركة النهضة دور مهم.
10. المرونة السياسية والتطور الفكري التي بدأها حزب النهضة كانت من أهم عوامل نجاح اجتياز المرحلة الانتقالية فاختباره للحلول الوسطى لتجنب العنف أدى إلى المحافظة على المكتسبات المحققة.
11. اعتماد الحوار الوطني سبيلاً في معالجة القضايا المستعصية والوصول بالخلافات إلى حلول تقوم على الوفاق.

قائمة المراجع

1-الكتب:

1. البار أمين، **"دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية"**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014).
2. الربيع فايز، **"الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية"**، (عمان، دار الحامد، 2004).
3. بن سعيد العلوي سعيد، السيد ولد اباه، **"عوائق التحول الديمقراطي"** (دمشق: دار الفكر، 2006)
4. هانتغتون صامويل، **"الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"** ترجمة: عبد الوهاب علوب،(القاهرة، دار السعاد صباح، 1993).

2-الرسائل والمذكرات الجامعية:

أ-الرسائل الجامعية:

1. بلعور مصطفى، **"التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظم السياسي الجزائري 1988-2008"**، أطروحة دكتورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009-2010).
2. كريبش نبيل، **"دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية "**، أطروحة دكتورة، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2007-2008)

ب-المذكرات الجامعية:

-مذكرات الماجستير:

1. أبو حشيش شفيق احمد عبد الرحمن، **"البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي (تونس نموذجا)"**، أطروحة ماجستير، (جامعة غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014)، ص ص، 66،65.
2. البار أمين، **دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية دراسة حالة الجزائر 1997-2007**، أطروحة ماجستير (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010).

3. الخضاري منصور، **" المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر"**، أطروحة ماجستير،(جامعة **الجزائر:** كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004 - 2005)، ص ص، 98، 100.
4. دحماني مولود، **"أثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي، دراسة مقارنة: تونس وليبيا 2011"**،أطروحة ماجستير، (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016).
5. سيدهم ليلى، **"إشكالية التحول الديمقراطي في تونس"**، أطروحة ماجستير منشورة،(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008-2009).
6. صحراوي شهرزاد، **"هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية: دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب"**، أطروحة ماجستير،(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012- 2013).
7. عباش عائشة، **"إشكالية التنمية السياسية، الديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس نموذجا"**، أطروحة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007-2008).
8. علوي عزيزة، **"التحولات السياسية في مصر وتونس 1981 -2011، دراسة مقارنة"**، أطروحة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2013- 2014).
9. ماجة وهيبة، **"معوقات الانتقال الديمقراطي في بلدان الحراك العربي 2012- 2011 دراسة حالة تونس"**، أطروحة ماجستير، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016).
10. محفافي أسامة، **"النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي، دراسة حالة تونس 1987 -2010 "**، أطروحة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام 2010- 2011).
11. موزاي بلال، **"دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في المغرب 2012- 1996 "**، أطروحة ماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية،2013-2014).
12. هاشم مراد، **" إشكالية علاقة الدولة بالدين والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية من 1989الى 2013: مصر وتونس نموذجا"**، أطروحة ماجستير،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015).

-مذكرات الماستر:

1. العياضي يوسف، "**التحولات السياسية الراهنة وأثارها على إرساء مبدأ الديمقراطية في تونس**"، مذكرة ماستر، (جامعة بسكرة :كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014 2015).
2. بن عاشور لطيفة، "**آليات التحول الديمقراطي في الجزائر**"، مذكرة ماستر،(جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسة 2013-2014).
3. حرز الله منير، "**الإصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011**"، مذكرة ماستر، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015).
4. حمداوي سعد الدين، "**سقوط نظام القذافي وأثره في انعكاس التهديدات الأمنية على تونس**"، مذكرة ماستر، (جامعة ورقلة: كلية الحقوق، العلوم السياسية، 2014-2015).
5. سلامة عبد الرحمن يوسف، "**التجربة التونسية في التحول الديموقراطي بعد كانون الأول 2010**"، أطروحة ماستر، (جامعة فلسطين: كلية الدراسات العليا، 2016)
6. عزري وهيبة، "**الإصلاحات الدستورية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر**"، مذكرة ماستر(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015-2016).
7. مودع زهيرة، " **الترسيخ الديمقراطي، معوقاته الداخلية، الخارجية في الأنظمة السياسية العربية: دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماستر،(جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014).

المقالات:

1. إبراهيم حسين توفيق، "**التحول الديمقراطي من منظور عربي**"، مجلة الديمقراطية، ع.72، علي الرابط: www.democracy.ahram.org.
2. أحمد إيمان، قراءات نظرية: "**الديمقراطية والتحول الديمقراطي**", المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية جزء2، 5 مارس 2016. على الموقع: https://eipss-eg.org
3. الإخصاصي محمد، **الإصلاحات في المغرب : الحصيلة والمستقبل**"، مركز الدراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، ع.444، فيفري 2016.
4. حسن إيمان، "**المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي: إطار نظري ومفاهيمي**" معهد البحرين للتنمية السياسية، ط2، 2017.
5. حسين طريق براهيم، "**معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي**"، مجلة الديمقراطية، ع.72، على الرابط: www.democracy.ahram.org.
6. حوحو احمد صابر، " **مبادئ ومقومات الديموقراطية**"، مجلة المفكر، ع.5.

7. الزياني عثمان، **تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي**، مركز الجزيرة للدراسات، 21 افريل 2015، علي الرابط : www.studies.aljazira.net .
8. سته الهواري، **" الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة السياسية العربية والاستثناء المغربي"**، معهد الدراسات الأمنية، جنوب إفريقيا، على الرابط: www.issafrica.s3.amazonaws.com
9. عبدولي سعد الحسين، **" في سوسيولوجيا الثورات العربية" من خلال الثالوث الزمني: محاولة تحليلية استشرافية لمظاهر التغيير (الحدود والتناقضات)**، مجلة العلوم الإنسانية، الاجتماعية.
10. مسعودي يونس، **" التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهمية نظرية"**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (العدد صفر، مارس 2014).
11. المعمار محمد صبحي ،" **مشكلة التبعية الاقتصادية في الدول النامية"**، مجلة الجماهير، ع 13549، على الرابط : www.jamahir.alwihda.gov.sy
12. منسي أحمد،" **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014).

3-المواقع الالكترونية:

1. أسعيدي إبراهيم، **دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي في تونس**، مارس2011 https://www.researchgate.net/publication/321278229
2. تركماني عبد الله، **دور الثقافة السياسية في تعثر الديمقراطية في الفضاء المغاربي**، علي الرابط: www.m.ahewar.org
3. خضر مجد، **"مفهوم التنمية السياسية"**، علي الرابط : www.m-mawdoo3.com
4. فجاني خيرى أبو العزائم، **"التحول الديموقراطي في النظام السياسي المصري"** على الرابط: www.academia.edu.
5. الكواري علي خليفة، **"الانتقال للديمقراطية في الدول العربية"** على الرابط: www.dr-alkwari.net.
6. الكواري علي خليفة، **"المسألة الديمقراطية في الوطن العربي"** www.books.google.com.
7. اليوسفي هالة، **"المجتمع المدني في تونس"**، علي الرابط: www.orientxxi.info.

فهرس المحتويات

مقدمة..... أ

الفصل الأول

الاطار النظري والمفاهيمي للتحول الديمقراطي

مقدمة الفصل..... 7

المبحث الأول: ماهية التحول الديموقراطي 9
المطلب الأول: تعريف الديموقراطية والتحول الديموقراطي 9
أولا: تعريف الديمقراطية..... 9
ثانيا: تعريف التحول الديمقراطي 9
المطلب ثاني: أسباب التحول الديموقراطي..... 10
أولا: العوامل داخلية 10
ثانيا: العوامل الخارجية..... 12
المطلب الثالث: التحول الديموقراطي والمفاهيم المقاربة له..... 15
أولا: الانتقال الديموقراطي..... 15
ثانيا: الترسيخ الديمقراطي..... 16
ثالثا: رسوخ الديموقراطية..... 16
رابعا: الديمقراطية الليبرالية 17
خامسا: التحول الليبرالي..... 17
سادسا: الإصلاح السياسي..... 17
سابعا: الثورة..... 18

المبحث الثاني: أليات التحول الديموقراطي 19
المطلب الأول: ألية التحول من الأعلى..... 19
المطلب الثاني: ألية الإحلال 19
المطلب الثالث: آلية الإحلال التحولي 20

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتحول الديموقراطية..... 21
المطلب الأول: مدرسة الحداثة: سيمور مارتن ليبست "S.M. Lipst" 21
المطلب الثاني: مدرسة البنيوية " بارنغتون مور" 22
المطلب الثالث: المدرسة الانتقالية " دانكوت روستو"..... 23

المبحث الرابع: معوقات التحول الديموقراطي..... 23
المطلب الأول: المعوقات السياسية للتحول الديمقراطي 23
المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية للتحول الديمقراطي 25

المطلب الثالث: المعوقات الاجتماعية للتحول الديموقراطي 25

خلاصة الفصل 26

الفصل الثاني

التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا

مقدمة الفصل..... 28

المبحث الأول: دوافع التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا 29
المطلب الأول: الدوافع السياسية 29
أولا: مساوئ النظم السلطوية 29
ثانيا: عدم الفعالية الدستورية والمؤسسية..... 30
ثالثا: تنامي أزمة الشرعية..... 30
رابعا: النظام الدولي..... 31
المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية 32
المطلب الثالث: الدوافع الاجتماعية 33
أولا: أزمة البطالة وارتفاع نسبة الفقر والأمية وغياب العدالة الاجتماعية 33

المبحث الثاني: معوقات التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا..... 35
المطلب الأول: معوقات سياسية..... 35
المطلب الثاني: معوقات اقتصادية 36
المطلب الثالث: معوقات اجتماعية..... 36

المبحث الثالث : نتائج التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا..... 37
المطلب الأول : في المجال السياسي 37
المطلب الثاني: في المجال الاقتصادي 39
المطلب الثالث: في المجال الاجتماعي..... 40

خلاصة الفصل 42

الفصل الثالث

دراسة الحالة التونسية مع التحول الديمقراطي

مقدمة الفصل..... 44

المبحث الأول: التطور التاريخي للنظام السياسي التونسي (تونس قبل الربيع العربي) .. 45
المطلب الأول: الظروف التاريخية لنشأة دولة تونس الحديثة 45
أولا: الحماية الفرنسية على تونس 45
ثانيا: النضال السياسي التونسي..... 45
ثالثا أزمة الاستقلال وإعلان الجمهورية 46
المطلب الثاني: التجربة الديمقراطية في عهد بورقيبة 47
المطلب الثالث: التجربة الديمقراطية في عهد بن علي..... 48

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي مع الربيع العربي 50
المطلب الأول: دوافع التحول الديمقراطي في تونس..... 50
المطلب الثاني: أهم الأطراف الفاعلة في عملية التحول الديمقراطي في تونس 52
أولا: دور الشباب..... 52
ثانيا: دور وسائل الإعلام..... 52
ثالثا: دور الأحزاب السياسية..... 53
المطلب الثالث : مميزات الفترة الانتقالية للتحول الديمقراطي في تونس..... 54

المبحث الثالث : تقييم التجربة التونسية في التحول الديمقراطي..... 57
المطلب الأول : الموقف الإقليمية والدولية من الحراك السياسي في تونس 57
أولاً : الموقف الدولية 57
ثانياً : الموقف الإقليمية 58
المطلب الثاني: تحديات التحول الديمقراطي في تونس 60
أولا: تحديات سياسية 60
ثانياً : تحديات اقتصادية واجتماعية..... 61
المطلب الثالث: نتائج التجربة الديمقراطية في تونس 61
خلاصة الفصل 64
خاتمة..... 65
استنتاجات : 67
قائمة المراجع..... 69
فهرس المحتويات 75